الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في

مدخل للعلاقات الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية جذع مشترك

السنة الثانية LMD

إعداد:

د/ سليماني سهام

السنة الجامعية

2021 / 2020

منسق برنامج مقياس مدخل للعلاقات الدولية

موجه لطلبة السنة الثانية علوم سياسية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للعلاقات الدولية.

- تمهيد: أهمية دراسة العلاقات الدولية.
- مفهوم العلاقات الدولية ومجموعة من التعاريف.
- دراسة في التطور التاريخي للعلاقات الدولية عبر العصور.

المحور الثاني: إستقلالية علم العلاقات الدولية عن العلوم الأخرى.

- تعريف علم العلاقات الدولية.
- مواضيع ومناهج علم العلاقات الدولية.
- تمييز علم العلاقات الدولية عن المفاهيم ذات الصلة.

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف الدولية.

- الدول كأطراف متميزة وأساسية في النظام الدولي.
- المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية.
- الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان– السلطة الفلسطينية.
- الفواعل والقوى عبر الوطنية كفواعل قوية في الساحة الدولية.
- الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية: عوامل القوة.

- العامل الجغرافي – العامل الديمغرافي (السكاني) – العامل الاقتصادية – العامل الإيديولوجي – العامل السياسي – العامل التكنولوجي.

المحور الخامس: الإتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

أولا: الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية:

- المدرسة المثالية
- المدرسة الليبيرالية

ثانيا: المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

- النظرية الواقعية الكلاسيكية
- النظرية الواقعية الجديدة.
- النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

ثالثا: الاتجاه الراديكالي في العلاقات الدولية

- النظرية الماركسية
- النظرية النسوية

رابعا: النظرية البنائية

المحور السادس: تأثير المتغيرات الدولية الراهنة على العلاقات الدولية (التهديدات اللاتماثلية)

- الحروب والنزاعات الداخلية.
- البيئة والكوارث الطبيعية.
- الأزمة المالية والفقر في العالم.
- حقوق الإنسان وانتهاكاتها.

الخاتمة

مقدمة

هذه المطبوعة مقدمة لفائدة طلبة السنة الثانية قسم العلوم السياسية، وتتعلق بالمقياس الموسوم بـ "**مدخل للعلاقات الدولية** " للسداسي الثالث.

وحسب العديد من الباحثين على غرار **مارتن وايت** فقد كانت الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية في الفترة السابقة للقرن **السابع عشر** مبعثرة وغير منهجية وغير متناسقة، وبعد ذلك درست في إطار التاريخ الدبلوماسي ثم ضمن القانون الدولي، لتصبح علما أكاديميا بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تم تقديم المطبوعة وفقا للبرنامج الوزاري الذي حددته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتتجسد محاورها كما وردت في الخطة الموضوعة آنفا.

بداية **بالإطار المفاهيمي والتاريخي للعلاقات الدولية** حيث تم عرض أهمية العلاقات الدولية، ثم مجموعة من التعاريف بخصوص المفهوم، لنستعرض مختلف المحطات التاريخية التي ميزت العلاقات الدولية.

ليتعلق المحور الثاني **باستقلالية علم العلاقات الدولية عن باقي العلوم**، فتم التطرق لمجموعة من التعاريف حول علم العلاقات الدولية وكذا مواضيعه ومناهجه، ليتم تمييزه عن بعض المفاهيم ذات الصلة على غرار السياسة الدولية والسياسة الخارجية.

أما المحور الثالث تعلق بمختلف **الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية** بدء بالدولة ثم المنظمات الدولية، فالوحدات الفريدة من نوعها على غرار الوحدات الروحية (الفاتيكان) وكذا حركات التحرر (منظمة التحرير الفلسطينية)، ثم القوى عبر الوطنية، وكذا الأفراد.

ليتم التطرق في المحور الرابع إلى مختلف **العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية**، من عوامل تقليدية وكذا حديثة.

أما المحور الخامس فتعلق بمختلف **الاتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية**، سواء منها التكوينية أو التفسيرية.

ليتم الختام خلال المحور السادس **بتأثير المتغيرات الدولية الراهنة على معالم العلاقات الدولية**، تلك المتغيرات التي اصطلح على تسميتها بالتهديدات اللاتماثلية.

لنستهدف من خلال هذه المطبوعة تمكين الطالب الولوج إلى أساسيات العلاقات الدولية ومبادئها وتلقي المعارف في هذا المجال، ولم لا للتوجه نحو تخصص العلاقات الدولية.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي والتاريخي للعلاقات الدولية

تمهيد: أهمية دراسة العلاقات الدولية

نتيجة لعدة متغيرات أصبح العالم يمثل نسيجا واحدا ليصبح من الصعب على الدول التواجد بمعزل عن غيرها، بالرغم من أن العلاقات الدولية قائمة منذ القدم حين عرف الإنسان أشكالا مختلفة من العلاقات والتي كانت تنشأ بين الكتل والتجمعات البشرية في إطار روابط الجوار نظرا إلى اضطرارها للحفاظ على بقائها وتأمين احتياجاتها.

إلا أن تلك العلاقات وتلك الروابط لم تقوى إلا بعد قيام الدولة الحديثة بعد مختلف التطورات التاريخية التي عرفها المجتمع الإنساني، الذي تحول فيما بعد إلى مجتمعات سياسية تحولت بدورها إلى وحدات شكلت نواة الدولة على غرار دويلات المدينة مثل المدن المصرية واليونانية والفينيقية وغيرها، والتي كانت تتميز فيما بينها بعلاقات قائمة على القوة والحروب كوسيلة لفرض سيطرة الأطراف القوية على الأطراف الضعيفة.

إلا أن تلك العلاقات عرفت كذلك طابعا آخر من السلمية وتبادل البعثات وفض النزاعات عن طريق ما عرف بالتحكيم حيث يمكن رصد أول تحكيم في التاريخ كان بين **أسبرطا** و**أثينا** عام **123ق.م**

ومع نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث شهدت أوروبا حروبا دينية ، وبعد الاكتشافات الجغرافية وانبعاث الروح القومية بدأت تطرح فكرة التنظيم الدولي لتحقيق سلام دائم بين الدول تجسد في معاهدة واستفاليا عام **1648**، إلا أن السلام لم يكن السمة السائدة في العلاقات ما بين الدول بسبب موجة الاستعمار وسباق التسلح ثم اندلاع حربين عالميتين تبعتهما حربا باردة لاتزال سماتها بارزة ولو بأساليب مختلفة.

وبعد التطور التكنولوجي في جميع النواحي بما فيها المجال العسكري وما نجم عنه من أسلحة فتاكة قادرة على القضاء على الجنس البشري، أو كما أشار الفيلسوف البريطاني **برتراند رسل** بأنه "لعلنا نعيش آخر عصور الإنسان وإذا كان الأمر كذلك فإن الإنسان سيكون مدينا للعلم بفنائه" لذلك أصبح من الضروري التركيز على سبل التفاهم وحسن العلاقات بين الدول.

من هنا احتلت دراسة العلاقات الدولية موقعا هاما في الفكر الإنساني، ويمكن إبراز تلك الأهمية كما يلي:

- ازدياد عدد الدول المستقلة ذات السيادة متجاوزا التسعين بعد المئة مرتبطة ببعضها بعلاقات، وهنا نتساءل عن العدد الحقيقي لدول العالم؟.
- إدراك تلك الدول بضرورة ارتباطها بعلاقات يسودها السلام نظرا لوحدة المصير الإنساني.
- إدراك الدول بعدم فائدة سياسة العزلة في ظل الحاجة إلى الغير أو ما يعرف بالاعتماد المتبادل بين الدول.
- الاكتشافات العلمية الحديثة وما صاحبها من مخاطر على الوجود الإنساني زاد من رغبة الدول على تنظيم وتوجيه علاقاتها.
- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من متطلبات المصلحة الإنسانية من خلال تأمين الحصول على المواد الأولية وإيجاد الأسواق لتصريف الإنتاج ويتطلب ذلك استقرارا دوليا.

مفهوم العلاقات الدولية ومجموعة من التعاريف:

تعتبر العلاقات الدولية ظاهرة اجتماعية ضاربة في القدم، إلا أنها لم تنشأ بصورة واضحة إلا مع ظهور الدولة القومية عام **1648** ، وأول ما يتبادر إلى الذهن أن العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول إلا أن هذه النقطة تمت مراجعتها مع ظهور فواعل سياسية جديدة والتي تحصلت على الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية على غرار المنظمات الدولية.

وقد استخدمت كلمة دولية **INTERNATIONAL** لأول مرة من قبل **جيريمي بانتام** في أواخر القرن **الثامن عشر**، وقد استخدمت تلك الكلمة للتعبير عن فرع القانون الذي كان يطلق عليه "قانون الأمم" **le droit des nations** أو "قانون الشعوب" **le droit des peuples** وهما اصطلاحان مستمدان من القانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في المسائل التي تتضمن علاقات مع أجانب.

وقد استخدم مصطلح "دولية " في بداياته للتعبيرعن العلاقات الرسمية بين الملوك ومع تطور الوحدات السياسية إلى دول أصبح التعبير أكثر دقة .

وفيما يلي سنورد بعض التعاريف المتعلقة بالعلاقات الدولية:[1]

تعريف محمد طه بدوي: " هي كل علاقة من طبيعة سياسية من شانها إحداث انعكاسات ذات طابع سياسي تتعدى أطرافها وأعضاؤها الحدود الإقليمية".

تعريف John Burton " هي علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ".

تعريف P.M. Reynollds " العلاقات الدولية تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل".

تعريف Charles Mclelland " هي دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات ".

تعريف Daniel Collard " تضم دراسة العلاقات الدولية العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود".

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص. 12

تعريف Marcel Merl " كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول وعلى العلاقات بين الأفراد، والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات الدبلوماسية، المفاوضات، كما تشتمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية،،، تنسج شبكة من الاتصالات".[1]

تعريف ريمون آرون: " تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم منذ عصر الدولة – المدينة الإغريقية وحتى الدولة القومية المعاصرة"[2]

دراسة في التطور التاريخي للعلاقات الدولية عبر العصور:

تعتبر العلاقات بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة قدم وجود التجمعات البشرية التي دأبت وللحفاظ على بقائها ولتأمين احتياجاتها ربط علاقات مع غيرها من التكتلات، مع الإشارة إلى أن تلك العلاقات مرت بمراحل يمكن حصرها في ثلاث مراحل وهي:

العصر القديم، العصور الوسطى، ثم العصور الحديثة.

أ- العلاقات الدولية في العصور القديمة:

يؤرخ بعض الباحثين لبداية العلاقات الدولية مع معاهدة **واستفاليا** لعام **1648** لكنها نظرة غربية ضيقة إختزلت الشرق الذي يعتبر مهبط الديانات السماوية وموطئ أقدام الأنبياء ومهد الحضارات الإنسانية وبالتالي منبع الفكر الإنساني عموما والفكر السياسي على وجه الخصوص، كما دلت الاكتشافات الأثرية على وجود علاقات دولية كثيفة قديمة خلال فترات ما قبل التاريخ أي في الحضارات الشرقية القديمة حين كانت الجماعات البدائية تضطر للتفاوض مع غيرها من الجماعات بشأن وقف القتال، فقد أشار **جوزيف فرانكل** إلى نشأة أولى التنظيمات السياسية الكبرى والتي ترجع إلى **5000** سنة قبل الميلاد، وكان ذلك على ضفاف

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص. 99

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص.8

نهري دجلة والفرات ووادي النيل، ثم على ضفاف الأنهار العظمى في الصين، لصيانة أنظمة الري لتأمين الغذاء، وقد عبر عن ذلك البروفسور **كارل وتفوجل** بالعلاقة بين بيئات الري المنظم وبين الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم في تلك المجتمعات[1].

كما عرفت دويلات المدن الإغريقية والإمبراطورية الرومانية بعض الممارسات التي يمكن إدراجها ضمن العلاقات الدولية، وسنحاول تأكيد هذه الفكرة من خلال ما يلي.

العلاقات الدولية في عهد الفراعنة:

ثبت في تاريخ الشرق القديم من خلال الوثائق التاريخية أن الحضارات القديمة في الهند والصين ووادي النيل وبلاد ما بين النهرين إرسال المبعوثين واستقبالهم من أجل الاتفاق على الحلول لحل المسائل المألوفة آنذاك، بالرغم من اتسام تلك العلاقات بعدم الثبات بل كانت مؤقتة في زمن الحرب وما ينجر عنها من تفاوض لعقد معاهدات صلح وتبادل الأسرى وفديتهم، بالإضافة إلى إبرام معاهدات التحالف العسكري ضد العدو المشترك ومعاهدات عدم الاعتداء، وكذا ضمان أمن القوافل التجارية.[2]

كما شهدت وثائق دبلوماسية تاريخية عن قيام علاقات متنوعة وكثيفة بين الممالك الغابرة مدونة بالغة البابلية والتي كانت لغة العالم الدبلوماسية.

وأبرز مثال على ذلك المعاهدة التي أبرمت عام **1278 ق.م** بين **رمسيس الثاني** وملك الحيثيين **حتثيار الثالث** والتي عرفت **بمعاهدة قادش** لوضع حد للحرب التي أنهكت الطرفين، مع العلم أن قادش هي مدينة أثرية سورية تعرف كذلك ب " تل النبي مندو".

وتعتبر هذه المعاهدة أقدم بل وأول اتفاقية سلام مكتوبة على مر العصور وفي القانون الدولي، وقد نصت على مبدأ السلام الدائم والتحالف الدفاعي ضد أي عدوان خارجي أو ثورة داخلية، والاتفاق على طريقة تسليم اللاجئين السياسيين لبلادهم، وكذا مبدأ فض النزاعات وتسويتها عن طريق التحكيم.

---

[1] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، (ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي)، ط2، جدة: مطبوعات تهامة، 1984، ص.17.

[2] صلاح أحمد هريدي علي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص.76.

ونظرا للأهمية البالغة للمعاهدة بقيت إلى غاية العصور الوسطى النموذج المتبع من حيث الشكل في صياغة المعاهدات الدولية، وتتكون المعاهدة من **47 مادة** ، وورد في بعض موادها ذكر للشعوب باعتبارها أطرافا في المعاهدة حيث ارتبط رمسيس الثاني ببنود المعاهدة ليس باسمه الشخصي وإنما باعتباره ممثلا للشعب المصري.

وارتبطت مصر الفرعونية بعلاقات مع الدول والكيانات السياسية المجاورة لها مثل النوبة جنوبا أي السودان حاليا، وسوريا وفينيقيا وفلسطين شرقا، وليبيا غربا، وجزر بحر إيجه شمالا.

وقد اتبعت مصر آنذاك القواعد المتبعة حاليا في السياسة الخارجية:

- سياسية خارجية أساسها مبدأ توازن القوى.
- سياسة تقديم المعونات المالية والهدايا إلى ملوك البلاد المجاورة لها وأمرائها.
- سياسة المصاهرة والزواج وقبول شباب البلاد المجاورة لتربيتهم في بلاط الفراعنة من أجل توثيق الصلة والروابط بينها وبين تلك البلاد.[1]

العلاقات الدولية عند اليونان والرومان:

لم يكن هنالك تغيير واضح على شكل العلاقات ما بين الوحدات السياسية في العصر الإغريقي بالنظر إلى الوضع الجغرافي الخاص بدول المدن اليونانية والتي كانت تتبع مبدأ الاكتفاء الذاتي فيما بينها، الأمر الذي فرض عليها ضرورة إيجاد أساليب وطرق سلمية لتحقيق التحالف وحل المشاكل وتسوية المنازعات الناجمة عن تعاملها المستمر، ما أضفى على تلك العلاقات صفة الثبات والنظام.

وقامت العلاقات بين المدن الإغريقية على جملة من المبادئ وذلك حسب الظروف بحيث:

- في **أوقات السلم** تقوم على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية، وعند قيام الخلافات فيما بينها كانت تلجأ إلى التحكيم، كما ورد ذلك صراحة في معاهدة الصلح بين **اسبرطة** و**أرجوس** المبرمة سنة **470 ق.م**

[1] صلاح أحمد هريدي، **العلاقات الدولية**، الإسكندرية:مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2009، ص.ص.85،86

- أما في **زمن الحرب** فالعلاقات بين المدن اليونانية تكون خاضعة لجملة من القواعد وهي:

الحرب لا تبدأ إلا بعد إعلانها.

تعتبر المعابد والملاعب أماكن محمية ومصونة.

عدم الاعتداء على الجرحى والأسرى.

إلا أن تلك العلاقات والقواعد لم يكن لها أثر في السياسة الدولية لعدة اعتبارات وهي:

_ لأن المدن اليونانية لم تعترف لغيرها من الدول بتلك القواعد فهي كانت ترى نفسها أرفع شأنا منها.

_ لأن العلاقات بين الدويلات اليونانية كانت علاقات داخلية بين مدن بسبب روابط الدم واللغة والعبادة والجوار.

_ لأن تلك الدويلات لم تكن تملك القوة لفرض سيطرتها على غيرها، مع أنها كانت تنظر إلى غيرها باستعلاء، ولم يتغير الحال إلا مع الإسكندر المقدوني حين بسط نفوذه على العديد من المناطق الأخرى.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الإغريق كانوا أول من أسس قاموس الاصطلاحات في السياسة الداخلية، غير أنهم كانوا أقل إبداعا فيما يتعلق مجال العلاقات الدولية بالرغم من إشارتهم إلى بعض معالم " منتظم ثنائية القوة " أو ما يعرف بنظام الثنائية القطبية، "وميزان القوة بين الدول ذات السيادة"، وكانوا حريصين على استقلال المدن اليونانية، وعملوا على إقامة أجهزة مشتركة مثل المجلس " **الأمفيكتيوني**" **Amphictyonic** ، والألعاب الأولمبية، كما ميزوا بين المنازعات بين الجماعة اليونانية **Stasis** وبين الحروب مع الأجانب **Polemos**[1]

أما عن طبيعة العلاقات الرومانية فكانت الإمبراطورية الرومانية تفضل استعمال القوة في علاقاتها الخارجية بدلا من الاستعانة بالدبلوماسية، وبالرغم من ذلك فقد دخلت روما في تحالفات وأبرمت معاهدات مع الدول التي تغلبت عليها.

[1] جوزيف فرانكل، **مرجع سابق الذكر**، ص. 19

ووضعوا أيضا قانون الشعوب وهو القانون الذي وضع أساسا لتنظيم المعاملات بين روما وغيرها من الأمم والشعوب، ليتطور هذا القانون فيما بعد وأصبح أساسا لفكرة القانون الطبيعي يتضمن جملة من المبادئ والقواعد المثالية للعدل والمساواة يصلح تطبيقها على جميع الشعوب والأجناس، للتطور تلك القواعد وتصبح من المصادر الأولى للقانون الدولي العام الحديث.

ومع تطور الإمبراطورية الرومانية نشأ ما سمي بقانون الأجانب الذي كان يطبق على سكان الأقاليم التي يتم فتحها باستثناء العبيد والأرقاء الذين لم يستحقوا بعد حق المواطنة الرومانية.

وكان مجلس الشيوخ الروماني هو الذي يتولى إدارة السياسة الخارجية للبلاد لتنتقل فيما بعد سلطة مجلس الشيوخ إلى الأباطرة، على أن يرجع الإمبراطور إلى مجلس الشيوخ لاستشارته في القضايا والمسائل الخارجية، وكان هنالك ديوان خاص بالشؤون الخارجية يهتم بالعلاقات بين روما وغيرها من الدول الأجنبية، ومن مهامه أيضا فض المنازعات، وتحديد الحصانات والامتيازات الممنوحة لسفراء الدول الأجنبية.

وتعتبر الإمبراطورية الرومانية أعظم وحدة حضارية عرفها التاريخ لما بلغته من قوة واتساع فقد ضمت بين حدودها جميع مراكز الحضارات القديمة، لتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى حتى نهر الفرات شرقا[1].

وعندما ضعفت روما وانقسمت إلى شرقية وغربية تحولت سياستها الخارجية من عسكرية إلى دبلوماسية، حيث كانت السياسة الخارجية لروما الشرقية قائمة على مايلي:

_ إضعاف القبائل والشعوب المجاورة ولو بأساليب غير شرعية بنشر الخصومات والأحقاد بينها.

_ شراء الصداقات بالهدايا.

_ نشر الديانة المسيحية في الجوار.

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، بيروت: دار النهضة العربية، 1976، ص.7.

العلاقات الدولية في العصور الوسطى:

تبدأ العلاقات الدولية في العصور الوسطى منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة **476 م** إلى غاية استيلاء محمد الفاتح على عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية القسطنطينية عام **1453م**، وقد عرفت العصور الوسطى قوى بارزة في السياسة الدولية أهمها: الدولة العباسية في الشرق، والدولة الأموية في الأندلس، والدولة البيزنطية.

وفيما يلي سنتطرق إلى العلاقات الدولية من منظور ديني مع التركيز على الديانتين المسيحية والإسلام نظرا للدور الذي لعبه الدين في تطور العلاقات الدولية.

أولا: العلاقات الدولية والديانة المسيحية:

بينما كانت العلاقات الدولية في العصور القديمة تقوم على أساس التمييز بين بين الجماعات والأجناس، حيث كانت تعتقد كل أمة أنها متفوقة على غيرها من الأمم جنسا وحضارة وديانة، ظهرت الدعوة المسيحية مبشرة بالسلام في الأرض وبمحبة الناس على أساس مبدأ المساواة[1].

وقد استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة تجسدت في حكم الكنيسة وهيمنتها على الممالك الغربية، وأعلن البابا نفسه رئيسا على العالم ممسكا بالسلطتين الدينية والزمنية.

إلا أن مبدأ العالمية الذي رسمته المسيحية والدعوة إلى السلام لم تكن ذات جدوى أمام انقسام أوروبا وتفككها إلى إقطاعيات وإمارات يحارب بعضها بعضا في سلسلة من الحروب المتواصلة بين الأمم المسيحية، وإن كان ظهور الإسلام وتهديده بانتزاع سيادة العالم من المسيحية ساعد على عودة القليل من التفاهم بين الأوروبيين خاصة في إطار الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين[2].

[1] صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 82

[2] المرجع نفسه، ص. 83

واتبعت الكنيسة المسيحية على عدة أساليب فجال العلاقات الدولية:

- **السلم الإلهي:** وهو نوع من الحماية تطلبه الكنيسة لرجال الدين، فكان المساس بهم من قبل الأمراء أو العسكريين يعد خطيئة تعرض مرتكبها إلى أشد عقوبة دينية، منها إصدار قرار بالحرمان أو صب اللعنة على فرد أو مقاطعة بأكملها.
- **الهدنة:** وكانت تقضي بتخصيص بضع فترات من السنة تحرم فيها الحرب تحريما قاطعا.
- **التحكيم البابوي:** أين يقوم فيه البابا بدور الحكم في المنازعات التي تقع بين الدول أو بين الملوك والأمراء، وأبرز مثال على ذلك القرار الذي أصدره البابا **إسكندر السادس** عام **1492** القاضي بتقسيم العالم الجديد أي أمريكا بين دولة إسبانيا ودولة البرتغال بعد اشتراكهما في الكشف عنه[1].

ثانيا: الإسلام والعلاقات الدولية:

يعتبر العرب من الشعوب التي مارست مظاهر الدبلوماسية منذ الجاهلية بحكم الظروف والمعطيات البيئية المختلفة، حيث قام العرب ببناء علاقات تفاعل سلمي فرضها الموقع الجغرافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية مما دفعهم إلى السفر وتعاطيهم التجارة – رحلة الشتاء والصيف– وعقدوا المعاهدات التجارية مع الأقوام الأخرى العربية وغير العربية.

لذلك اهتم العرب منذ الجاهلية بتكوين السفارات إلى الأقاليم المجاورة واختيار من هم أهل السفارة والرسالة، وكانت السفارة معقودة لبني عدي من بطون قريش.

وبمجيئ الإسلام في القرن السابع ميلادي توحد العرب في دولة إسلامية واحدة أصبحت لها مكانتها ونفوذها في العالم المعروف آنذاك، وبدأت بالقيام بدور أساسي في العلاقات الدولية.

والأصل في العلاقات الدولية في الإسلام هو السلم، وفي علاقاتهم مع الدول غير الإسلامية اعتمد المسلمون على وسيلتين أساسيتين وهما : الجهاد والعلاقات السلمية أو ما يعرف بالدبلوماسية.

[1] المكان نفسه.

وقسموا العالم إلى قسمين:

القسم الأول: ويعرف **بدار الإسلام** وهي البلاد التي تظهر فيها شعائر الإسلام وتطبق فيها أحكامه.

القسم الثاني: **دار الحرب** وهي البلاد التي لم يغلب الإسلام على أهلها ولم تقم فيها أحكامه.

ثم أضاف فريق من الفقهاء قسم ثالث وهو **دار العهد** أو دار الصلح .

القسم الثالث: **دار العهد:** وهي حقيقة اقتضاها الواقع، حيث كانت هنالك قبائل لا تخضع خضوعا تاما للمسلمين وليس لهم فيها حكم، ولكن لها عهد محترم وسيادة غير كاملة في أرضها، فيعقد أهل تلك البلاد صلحا مع الحاكم المسلم وفق شروط يتفق عليها الطرفان، وكمثال على ذلك صلح النبي صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران حين أمنهم على أنفسهم من أي اعتداء[1].

وبناء على ذلك التقسيم الثلاثي أصبح من المألوف قيام علاقات عهدية بين الدول الإسلامية وغيرها.

وبانتقال الحكم إلى الدولة الأموية في الشام تجلت المعالم الزمنية للدولة خاصة مع اقتراب عاصمة الدولة الإسلامية دمشق من منافستها القسطنطينية، لتأخذ العلاقات بين الدولتين شكلا جديدا قائم على المساواة واعتراف كل منهما بمنزلة الأخرى والمنافسة على السلطة والنفوذ، فتبادلت الدولتان السفراء كلما اقتضت الحاجة.

وبعد انتقال الخلافة من دمشق إلى بغداد بقيام الدولة العباسية زادت أعباء السلطة وتعقدت وتشابكت المصالح فكانت الدبلوماسية عونا لخدمة تلك المصالح الجديدة وتطويرها، وتزامن استيلاء العباسيين على الخلافة ونقلها إلى بغداد وقيام دولة الأمويين في الأندلس عام **751م**

[1] سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية**، بغداد: جامعة بغداد، 2009، ص. 18

، وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت قوة جديدة في أوروبا هي دولة الفرنجة فكان على العباسيين مواجهة وضع دولي لم يألفه أسلافهم، فلجأوا إلى سياسة الأحلاف لتحقيق التوازن الدولي[1].

في تلك البيئة السياسية الخصبة ترعرعت الدبلوماسية الإسلامية وتجسدت معها شخصية الدبلوماسي المسلم، لتأخذ الدبلوماسية أبعادا جديدة مقترنة بشروط أخلاقية تعكس تعاليم الإسلام كنظام متكامل ينظم المعاملات كتنظيمه للعبادات.

ومن أهم معالم تقاليد الدبلوماسية الإسلامية والتي عرفت ازدهارا في عهد العباسيين:

_ شخصية السفير مميزة يختار من قبل الخليفة ويشترط فيه بعض الصفات وهي الجسامة والوسامة ونفاذ الرأي والجرأة والحلم والقدرة على كظم الغيظ والثقافة والأصل النبيل، مقابل ذلك كان الرومان يجبرون الناس على قبول منصب السفارة لتدنيه ولعدم اهتمام الدولة بسفرائها، واستمر التقليل من شأن السفراء في أوروبا إلى غاية القرن **15**، فقد أرسل ملك فرنسا لويس الحادي عشر حلاقه توفيرا للنفقات.

_ انعكست النظافة كجزء من الإيمان على السفراء المسلمين حيث كانوا يظهرون بأبهى حلة وأجمل منظر، تنفذ رسائلهم إلى من يستمع إليهم.

بينما كان السفراء الغربيين يثيرون اشمئزاز من يرسلون إليه، إلى درجة أن السلطان صلاح الدين الأيوبي أصدر أوامر باغتسال سفراء الفرنجة وأمرائهم قبل مقابلته.

_ إكرام الضيف والحفاوة به وائتمانه على ماله ونفسه من خصال العرب القديمة، وانعكست على المراسم الدبلوماسية عند العباسيين، فكانت تخصص للرسل والسفراء دار للضيافة كانت تسمى **دار صاعد**، ثم يزورهم الوزير المختص لاطلاعهم على مراسم المثول أمام الخليفة وتحديد موعد لمقابلته أي ما يعرف حاليا بتقديم أوراق الاعتماد[2].

وكان يطغى اللون الأسود على زي السفراء العباسيين بما يشبه زي السفراء العصري.

---

[1] صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 88

[2] المرجع نفسه، ص. 89

_ كان من تقاليد العرب القديمة صفة "الأمان"، وتبنى الإسلام تلك التقاليد وعززها، فقد روي عن **الرسول الله (صلى الله عليه وسلم)** أنه قال حين أتاه رسولان من مسيلمة الكذاب: " لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما"، وقد اقتدى العرب والمسلمون بذلك حتى لو لم يعاملوا بالمثل، فقد أبى صلاح الدين الأيوبي قتل رسل الفرنجة وهو على علم بقتلهم لرسله إليهم، وهذا ما يعرف حاليا بالحصانة الدبلوماسية.

_ أضاف العرب وضائف أخرى للدبلوماسية لم تكن مألوفة من قبل كوظيفة إعداد التقارير الدقيقة عن أحوال المبعوث إليه، تتضمن نقاط الضعف والقوة ودراسة شخصية الحكام وإنجازاتهم ومدى شعبيتهم وقوة جيوشهم، وعاداتهم وطباعهم وكفاءة موظفيهم ووزرائهم.

العلاقات الدولية في عهد الدولة البيزنطية:

قامت الدولة البيزنطية إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسامها في القرن 5م إلى دولتين دولة الفرنجة وعاصمتها روما، والدولة البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية وقد تولت الزعامة الزمنية المسيحية.

غير أن الدولة البيزنطية لم تكن على قدر من القوة التي تمكنها من مجابهة التحديات الخارجية المحيطة بها، حيث كانت من جهة الغرب مهددة من طرف الإمبراطورية الرومانية الغربية، ومن جهة الشرق كانت تواجه الدولة العباسية التي كانت في أوج قوتها.

وكانت العلاقات الحربية العباسية_ البيزنطية لا تخلو من مفاوضات في إطار سفارات تعددت أهدافها، فكانت إما لإنهاء حال الحرب أو عقد صلح أو الإبلاغ بنقضه، أو للترويج لعلاقات تجارية ناهيك عن السفارات العلمية والثقافية[1].

ويمكن إجمال النشاط الدبلوماسي البيزنطي فيما يلي:

_ الاهتمام بإعداد السفراء المحترفين من حيث أسلوب المعاملة وكيفية الملاحظة لتقديم التقارير الدقيقة والمفصلة حول البلاد التي تم إرسالهم إليها.

[1] سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 40

_ الاهتمام بالجانب المراسيمي والمتعلق بمسائل الاستقبال وضيافة السفراء الأجانب.

_ الحذر من نشاطات البعثات الدبلوماسية الأجنبية الوافدة إلى الدولة البيزنطية.

_ حق المبعوث الدبلوماسي في ممارسة التجارة في البلاد الموفد إليها ليؤمن متطلباته وهذا دليل على قلة ما تخصصه الدولة البيزنطية لهذا الشأن.

وما يميز الدبلوماسية البيزنطية اعتماد أساليب الخداع والكذب والتضليل أي أساليب لاأخلاقية.

العلاقات الدولية في العصور الحديثة:

يتضح التطور التنظيمي في العلاقات الدولية في العصور الحديثة في ازدياد الوحدات الدولية وتنظيم العلاقات الدولية بواسطة المؤتمرات وكذا بداية التنظيم الدولي على أساس فكرة الأمن الجماعي في بداية القرن العشرين.

وقد مثل عصر النهضة بداية لانطلاقة كبيرة في ميادين متعددة بما فيها مجال العلاقات الدولية، فبعدما كانت العلاقات بين الشعوب والدول محدودة تقريبا على الجوار، إلا أنها امتدت فيما بعد حين دخل الأوروبيون الذين بدأوا في غزو البحار في علاقات مع أجزاء كانت غير معروفة وبينما صرح البحارة المستكشفين أن دافعهم كان البحث عن التوابل إلا أن الهدف الرئيسي كان التنقيب عن الذهب.[1]

وأهم ما ميز تلك الفترة بشكل رئيسي في غرب أوروبا هو نمو الاتجاهات القومية، لتعرف الدبلوماسية تطورا بطيئا ، إلى أن أخذتها البندقية وهي إحدى أقوى وأغنى الدويلات الإيطالية، عن البيزنطيين، وبعدها انتقل الفن الدبلوماسي إلى بقية دويلات المدن الإيطالية، ثم إلى فرنسا واسبانيا وانجلترا وغيرها.

وأبرز تحول يمكن اعتباره نقطة انطلاق إلى الدبلوماسية الحديثة هو تعيين السفراء الدائمين المحترفين من قبل الدويلات الإيطالية في القرن **15 م** ، وبالرغم من إنشاء حكام البندقية

[1] جلال يحي، **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة**، الإسكندرية: دار المعارف، 1982، ص. 52

جهازا دبلوماسيا منظما ودقيقا يتميز بحسن التنظيم إلا أن الطابع السائد على الدبلوماسية الإيطالية كان الخداع والمراوغة وتدبير المؤامرات.

العلاقات الدولية في عصر المؤتمرات:

يعتبر مؤتمر واستفاليا **1648** و الذي أنهى حرب الثلاثين سنة نقطة بداية في تاريخ العلاقات الدولية، لتنظيمه للعلاقات السياسية على أسس جديدة واضحة المعالم، وأبرز ما استحدثته معاهدة واستفاليا في مجال العلاقات الدولية:

_ مهدت لقيام ما عرف فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات.

_ الإقرار بمبدأ المساواة بين الدول دون مراعاة طبيعة نظمها الداخلية.

_ إقرار نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة

_ الأخذ بفكرة توازن القوى لتحقيق السلام في أوروبا.

العلاقات الدولية في عصر التنظيمات:

بعد فشل المؤتمرات والمعاهدات الدولية في تحقيق الاستقرار مما دفع بالدول وقادتها إلى التفكير في أسس جديدة تنظم العلاقات فيما بينها، وهو ما عبر عنه الدكتور **إسماعيل صبري مقلد** في كتابه الموسوم **بالعلاقات السياسية الدولية** أنه من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين إنبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أي مرحلة سابقة من مراحل تطوره[1].

ويمثل عصر التنظيمات الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى وبين إلقاء أول قنبلة ذرية على المينتين اليابانيتين هيروشيما وناكازاكي سنة **1945**، فبعدما أسفرت الحرب العالمية الأولى عن إنشاء أول منظمة دولية عالمية هي عصبة الأمم وكان هدفها تدعيم السلام إلا أنها فشلت ولم تحل جهودها دون قيام حرب عالمية ثانية.

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: د.د.ن، 2010، ص. 57

العلاقات الدولية في عصر الذرة:

وقد تميزت تلك الفترة بمجموعة من الخصائص أبرزها:

التطور الكبير في مجال التكنولوجيا العسكرية: وهو نتيجة التقدم العلمي الكبير وما صاحبه من اكتشاف أسلحة فتاكة قادرة على تدمير البشرية عدة مرات،.

انتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة.

تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية ببروز قوة الصين، ودول أوروبا الغربية وكذا اليابان.

ظهور دول جديدة بعد حداثة استقلالها، وأصبح لها دورا بارزا من خلال سياسة عدم الانحياز.

تقنين القواعد الدبلوماسية من خلال اتفاقيتي فيينا الدولية للعلاقات الدبلوماسية لعام **1961.**

المحور الثاني

استقلالية علم العلاقات الدولية عن العلوم الأخرى

تعريف علم العلاقات الدولية:

كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول معرفية أخرى كالتاريخ الدبلوماسي ثم القانون الدولي والمنظمات الدولية، لتصبح علما أكاديميا بعد الحرب العالمية الأولى.

وحسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية فإن العلاقات الدولية ميدان من ميادين العلوم السياسية يعالج المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي، وتحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم ووحداته السياسية وتقييم عوامل الصراع والتعاون فيما بين الدول والمناطق والتجمعات السياسية.[1]

تعاريف علم العلاقات الدولية:

تعريف **الموسوعة البريطانية:** "هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية".

تعريف **محمد طه بدوي:** " هو العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع "[2].

تعريف **كوينس** : " علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية ".

تعريف **فريديريك هارتمان:** كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية ".

تعريف **مارسيل ميلر:** " هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها ".[3]

مواضيع ومناهج علم العلاقات الدولية:

لقد نظمت هيئة اليونسكو وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم عام **1948** مجموعة من المؤتمرات العلمية لبحث موضوع العلوم السياسية، وقد تضمنت تقاريرها أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواعد فرعية ولكنها مترابطة وهي:

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: كتب عربية، 2006، ص. 289

[2] **محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية**، 1971، ص. 73.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية العربية**، ، الأردن: جامعة اليرموك، 2010، ص13

السياسة الدولية: وهي العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي، وتتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعلها فيما بينها.

التنظيمات الدولية: ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية التي نشأت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، سواء العالمية على غرار منظمة الأمم المتحدة، أو الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، أو فنية كهيئة العمل الدولية.

القانون الدولي: ويتناول دراسة القواعد القانونية الناتجة من الأعراف والمعاهدات الدولية والتي تنظم علاقات الدول فيما بينها، وعلاقاتها مع غيرها من المنظمات الدولية.

مناهج دراسة العلاقات الدولية:

المنهج هو أسلوب المعرفة أي الطريقة التي يتبعها الباحث في سبيل الوقوف على حقائق الظواهر أو الأحداث محل الدراسة.

ويمكن تصنيف المناهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية إلى المناهج التقليدية أو النمطية، والمناهج الواقعية.

المناهج النمطية: المنهج الفلسفي المثالي

المنهج القانوني

المناهج الواقعية: المنهج التاريخي

المنهج العلمي التجريبي (الواقع)

ويعتبر **المنهج العلمي التجريبي** هو منهج علم العلاقات الدولية، وانطلاقا منه تبدأ عملية المعرفة من الواقع الدولي.

أدوات المنهج العلمي التجريبي:

الملاحظة: أي الإدراك المبدئي للواقع.

التجريب: بمعنى تكرار الملاحظة.

أهداف المنهج العلمي التجريبي:

- التفسير أي اكتشاف حقيقة الواقع الدولي.
- التعميم أي إيجاد قوانين علمية عامة.
- التنبؤ والتوقع أي استشراف المستقبل.

وتم التوصل إلى أنه ليس هنالك منهج واحد لدراسة ظواهر السياسة الدولية المتنوعة والمعقدة ظهرت الاتجاهات الرامية إلى إيجاد نظرية علمية لدراسة العلاقات الدولية، وتمثل ذلك الاتجاه في المنهج السلوكي الذي يستخدم علم النفس السياسي وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا الاجتماعية[1].

تمييزعلم العلاقات الدولية عن المفاهيم ذات الصلة:

إن وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الاعتبارات وهي:

- تطور نظرية في ذلك الحقل
- وجد طرق بحث علمي والمقصود هنا المناهج.
- تحديد المصطلحات والتي استخدمت أحيانا كمرادفات مثل السياسة الدولية، السياسة الخارجية

ومن هنا سنحاول التمييز بين هذه المرادفات والعلاقات الدولية.

مفهوم السياسة الخارجية:

حسب تعريف **Marcel Merl** فإن السياسة الخارجية هي " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود "[2].

وهي تتكون من عنصرين وهما:

قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار.

أفعال تعالج مشاكل خارجية.

وتعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة، غايتها تحقيق الأمن للدولة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أما السياسة الدولية فهي حاصل جمع السياسات الخارجية.

وعندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فإن التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية، فهي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في نفس الوقت.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص.25

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص. 14

المحور الثالث

الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية:

طبيعة ودور الأطراف الدولية

مفهوم النظام الدولي وفواعله:

لقد عرف **مارسيل ميرل** في كتابه المترجم " سوسيولوجيا العلاقات الدولية" **النظام الدولي** على أنه " مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيني معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة".

وقد عرف النظام الدولي تطورا على مستوى الفاعلين أو اللاعبين الدوليين، فبينما كانت الدولة إلى وقت قريب هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية إلا أنه مع ظهور المنظمات الدولية بمختلف أشكالها قلل من ذلك الدور.

وقبل الخوض في تلك الفواعل المؤثرة على العلاقات الدولية لابد أن نتطرق إلى مفهوم الفاعل في العلاقات الدولية.

يقصد **بالفاعل الدولي** كل ما من شأنه التأثير على المصالح أو القيم خارج الحدود سواء كان هيئة أو سلطة أو جهاز أو جماعة بل وأحيانا فرد، هذه الفواعل بإمكانها التأثير على الوضع الدولي من خلال القيام بفعل أو باتخاذ قرار أو مجرد التأثير على قرارات أو أفعال معينة.

وقد أجمعت أغلب أدبيات العلاقات الدولية أن الفواعل الدولية هي: الدول، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، حركات التحرر، وحتى الأفراد.

أولا: الدول كأطراف متميزة وأساسية في النظام الدولي:

تعتبر الدولة الفاعل الأساسي على مسرح السياسة الدولية، نظرا لتمتعها بخاصية السيادة أي عدم الخضوع لأية سلطة أخرى داخليا أو خارجيا، حسب ما أقره الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة الثانية.

ويترتب عن مبدأ السيادة مجموعة من الحقوق وهي: الحق في الوجود، حق الاستقلال، الشخصية القانونية، وكذا الحق في المساواة من الناحية القانونية.

تصنيف الدول:

وتصنف الدول حسب **معيار القوة** إلى أربعة أصناف وهي:[1]

دول عظمى: وهي أقوى الدول باعتبارها تمتلك كل مقومات القوة خاصة في المجال الاقتصادي، والعسكري والتكنولوجي، وما يميزها هو قلة اعتمادها على الخارج فيما يتعلق الموارد الأولية.

الدول الكبرى: وهي تلك الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي إلا أن امكانياتها لا تسمح لها القيام بذلك إلا في بعض المجالات.

دول متوسطة: وهي دول ليس لها طموح ولا القدرة للعب دور عالمي لكنها تمتلك بعض الامكانيات التي تؤهلها لتلعب دورا إقليميا.

الدول الصغرى: وهي الدول التي لا يسمح لها صغرها وضعفها إلا بلعب دور محلي ينحصر في محاولتها الحفاظ على استقلالها وحماية حدودها من أي اعتداء خارجي.

تصنيف دانيال كولار:

وبموجبه تم تقسيم الدول إلى ستة أصناف حسب معايير محددة وهي:

المعيار السياسي (دول عظمى، دول منحازة، دول غير منحازة) – المعيار العسكري (الدول النووية، الدول غير النووية، دول العتبة النووية) – معيار التقدم العلمي والتكنولوجي بالإضافة إلى معيار التوجه الفضائي (دول عظمى تكنولوجيا، دول متطورة تكنولوجيا، دول قادرة على ارسال الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء الخارجي)– معيار الأنظمة الاجتماعية _ الاقتصادية (دول رأسمالية، دول اشتراكية) – معيار التنمية(دول متقدمة، دول نامية) –

معيار الجغرا_سياسية والجغرا_اقتصادية (مجموعة السبعة الكبار، مجموعة 77 والآن تضم أكثر من 125 دولة)[2].

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص.53

[2] المرجع نفسه، ص.ص.55،56

المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة في العلاقات الدولية:

مفهوم المنظمة الدولية:

إن فكرة تنظيم المجتمع الدولي فكرة قديمة جدا لم تأخذ شكلا إلا في بدايات القرن التاسع عشر وحلت محل الأحلاف الدولية.

وليس هنالك اجماع حول تعريف المنظمات الدولية لكن أغلب التعاريف على أنها مؤسسة لها هيئاتها الدائمة التي تنشأ نتيجة اتفاق بين مجموعة من أشخاص القانون الدولي العام _ مبدئيا الدول _ لتحقيق أهداف مشتركة وتستند إليها بعض الحقوق والواجبات على الصعيد الدولي.

وحسب تعريف الدكتور **عبد السلام عفوفو** فإن المنظمة الدولية هي تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية، وتتفق مجموعة من الدول (غالبا تكون متجاورة جغرافيا) بموجب ميثاق أو اتفاقية على انشائه أو منحه الصلاحيات اللازمة (سواء المطلقة أو المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي، أو أنها هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول، تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، وتهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء.[1]

خصائص المنظمات الدولية:

بعد الاطلاع على أغلب التعاريف المتعلقة بالمنظمات الدولية يمكن استنتاج خصائصها كما يلي:

_ صفة الدوام والاستمرارية:

والمقصود أن المنظمة الدولية تمارس اختصاصاتها بشكل يؤمن استمرارها، وهذا ما يميزها عن بقية التجمعات الدولية كالمؤتمرات الدبلوماسية ذات الطبيعة المؤقتة حتى وإن كانت تعقد بصورة دورية لأن وجودها يقتصر على فترة انعقادها (مؤتمرات القمة العربية).

[1] عبد السلام عفوفو، **النظام الدولي الجديد: مكانة المنظمات الدولية والإقليمية في الوطن العربي**، ط2، ص15.

_ الأساس الاتفاقي:

فهي تنشأ بالاتفاق الحر بين الدول بموجب وثيقة تأسيسية وهي بمثابة معاهدة دولية تعرف بعدة تسميات كالميثاق، الصك، العهد، النظام الأساسي،،،

_ الشخصية القانونية:

والتي تستمدها كونها مؤسسة تقوم بين أشخاص قانون العلاقات الدولية خاصة الدول، لكن هذا لا يمنع العضوية عن الدول غير المعترف بها والتي لا تتمتع بالسيادة، فالعضوية مفتوحة أمام الجماعات التي تدير أمورها الداخلية بحرية وإن لم تتمتع بسيادة كاملة خارجيا.

مثال: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقبل في عضويتها الأقاليم غير السيدة بشرط أن تمتلك أجهزة الرصد الخاصة بها، كذلك منظمة العمل الدولية لا تتألف فقط من ممثلين عن الحكومات بل كذلك من وفود من العمال وأرباب العمل(صلاح أحمد هريدي، ص، ص 165،168).

وتنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة ومنظمات متخصصة في نشاط محدد كالمجال الاقتصادي مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، منظمة التجارة العالمية.

الفواعل والقوى عبر الوطنية كفواعل قوية في الساحة الدولية:

تتحدد العلاقات الدولية ضمن إطار العلاقات بين الدول كذلك ضمن تيارات وتدفقات وهيئات عابرة للحدود غير خاضعة لرقابة الحكومات، على غرار المنظمات الخاصة أو الجماعات السياسية أو الإيديولوجية أو الروحية، وهي تقيم علاقات ما وراء الحدود وتعرف بالقوى العابرة للقومية[1].

إلا أنها على درجة من الضعف بحيث لا تستطيع منافسة الدول، إلا أنها تلعب دورا مؤثرا على العلاقات بين الدول.

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص.62

وفيما يلي سيتم إدراج تلك الفواعل والقوى عبر الوطنية:

أولا: المنظمات غير الحكومية:

حسب تعريف **مارسيل ميرل** فهي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة لتحقيق أهداف غير ربحية، ومن مميزاتها المبادرة الخاصة وتأسيسها يتم خارج إطار التوجيه الحكومي وتعبر عن تضامن عبر قومي[1].

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات:

ويطلق هذا التعبير على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من الدول الصناعية وتسوق منتوجاتها، وتعمل تلك الشركات الفرعية في بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم هذه الأخيرة تعمل على تشجيع وتوسيع شركاتها الفرعية فيما وراء الحدود لعدة اعتبارات وهي:

- ضمان الموارد الضرورية للأمن القومي مثل النفط اليورانيوم.
- أسباب سياسية تتعلق بالعمل على دعم النفوذ الوطني في دولة ما.
- أسباب اقتصادية وتتمثل في العمل على زيادة الدخل القومي بالاعتماد على مكاسب خارجية.

ثالثا: حركات التحرر:

وهي جماعات من الأشخاص منظمة على نحو معين تشن كفاحا مسلحا من أجل تأسيس دولة مستقلة والذي يجب أن يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة، وتنشأ كرد فعل على حركة الاستعمار أو الاحتلال التي تعرضت له.

وفي هذه الحالة تتوفر مقومات الدولة إلا أنها غير كاملة عند المطالبة بالاستقلال، إما لعدم حيازة الشعب على إقليم أو لأن غالبية السكان القاطنين فوق الإقليم ليس لديهم الحق في ممارسة السلطة عليه.

[1] مارسيل ميرل، **مرجع سابق الذكر**، ص. 380

وما تجدر الإشارة إليه أنه ليس من الضروري حيازة حركات التحرر الوطني على سلطة فعالة على كافة أرجاء الإقليم الذي تطالب به وكمثال على ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تمتلك السيطرة على أي جزء من أرض فلسطين التي تطالب بها وهذا قبل اتفاقيات السلام، ومع ذلك اعتبرت بمثابة حركة تحرر وطني، إذن الأساس في الأمر هو الحصول على الاعتراف وليس الإقليم.

ففي عام **1974** اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في جلساتها، وبذلك أصبحت المنظمة تمتلك بعثة دائمة لها لدى منظمة الأمم المتحدة.

وعليه يمكن القول أنه بمجرد حصول حركة تحرر وطني على اعتراف واسع فإنها لن تبقى مجرد جماعة من الأشخاص بل تصبح بمثابة نواة دولة في المستقبل، وغالبا يطلب من قادتها تقلد مهام قيادة الدولة عند تأسيسها[1].

رابعا: دولة مدينة الفاتيكان:

وتعتبر أصغر دولة في العالم إذ تقدر مساحتها حوالي 0،44 كلم مربع أي أقل من نصف كيلومتر، ومهمتها مساندة الكرسي الرسولي الذي يعتبر السيادة المجردة أو المطلقة للبابا على الكاثوليك الذي فاق عددهم المليار نسمة وهذه المؤسسة حتى وإن لم تكن تمتلك أي إقليم إلا أنها تحوز على اعتراف دولي من كل المنظمات الدولية وأغلب دول العالم.

كما تعمل دولة مدينة الفاتيكان على الحفاظ على التراث الديني والفني والثقافي للكرسي الرسولي حيث يمثل البابا السلطة العليا المطلقة، المدنية والدينية، ممسكا بكل أشكال السلطة التشريعية والقانونية والتنفيذية، أي أن الفاتيكان هو وسيلة تأكيد حرية واستقلالية الكنيسة الكاثوليكية وخاصة الكنيسة العالمية التي يسعى الفاتيكان إلى إقامتها.

وتعتبر اتفاقيات **لاتران** لعام **1929**بين إيطاليا والكرسي الرسولي هي من حددت الكيان الدولي للبابوية، حين اعترفت إيطاليا بسيادة الكرسي الرسولي في المجال الدولي وفقا لتراثه

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص.69

ومتطلبات رسالته العالمية حيث أصبح للبابا السلطة الزمنية والروحية على الفاتيكان الذي أصبح دولة قائمة ومنح له حق تبادل الممثلين الدبلوماسيين مع الدول مع تمتعه بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية المقررة في القانون الدولي العام وحق عقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم ممارسة ممثلي الكنيسة في البلاد الأجنبية للأعمال المتصلة بالشئون الدينية وممارسة شعائرهم.

ويدير وزير الخارجية في الكرسي الرسولي علاقات الفاتيكان مع دول العالم المختلفة من خلال السفارات والبعثات الدبلوماسية ويبلغ عدد دول العالم التي تتبادل التمثيل الديبلوماسي والفاتيكان **183** دولة، إضافة إلى عدد من المنظمات والجمعيات العالمية كجمعية فرسان والاتحاد الأوروبي منظمة التحرير الفلسطينية وثمانية وثلاثين منظمة عالمية أخرى، الفاتيكان أن انضمامه للمنظمات الدولية يأتِ "تعزيزًا للفكر السلمي الذي يدافع عنه الفاتيكان"؛ أيضًا فإن الفاتيكان يعتبر عضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة؛ ومن الدول المعترف فيها عالميًا يوجد 14 دولة فقط لا تتبادل التمثيل الديبلوماسي.

خامسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة على المسرح الدولي:

لم يعد المسرح الدولي حكرا على الدول فقط بعد بروز فواعل جديدة مؤثرة على سير العلاقات الدولية آخرهم ظهورا الفاعل الدولي الفرد.

وهنا نطرح سؤال متى يصبح الفرد فاعلا دوليا؟.

يمكن القول أن الفرد أصبح فاعلا في العلاقات الدولية حين يتبوأ منصبا له بالغ الأثر على العلاقات الدولية، كمنصب أمين عام المنظمة الأممية أو منصب الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغيرها من المناصب التي تجعل من الفرد مؤثرا على العلاقات والأحداث الدولية.

أو أن يكون الفرد صاحبا لشركات ذات الأهمية التي تجعله يربط علاقات اقتصادية مع شركات في دول أخرى وكمثال على ذلك استطاع **روبرت مردوخ** بناء إمبراطورية عملاقة تجاوزت ميزانياتها وأرباحها ميزانيات كثير من الدول، مما أعطاه في المقابل تأثيرا ونفوذا في

السياسة الدولية، حيث انتشرت مؤسسات "نيوز كوربوريشن" التي وصلت إلى 800 مؤسسة إخبارية وإعلامية، ليس في بريطانيا والولايات المتحدة وحدهما، بل وفي أستراليا وإيطاليا و52 بلدا آخر، لتمتد إلى أربع قارات حول العالم[1].

أكرم حسام، " مردوخ نموذجا: "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية "، في **عدن الغد**، في الموقع

[1] **http:// adengad . net / posts/ 6017,** 21/ 12 / 2011

المحور الرابع

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

عوامل القوة.

تتأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة، حيث في الماضي كان للعوامل التقليدية مثل العامل الجغرافي والسكاني دورا أكبر في التأثير في العلاقات الدولية ومع التطور العلمي تراجع تأثيرها حيال بروز عوامل جديدة مؤثرة أبرزها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار، كما بقي تأثير الموارد الأولية مهما حاليا مع تطور استخداماتها.

أولا: العوامل الجغرافية:

ويعد من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وطبقا لمقولة **نابليون بونابرت** فإن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ظهر بعض العلماء المهتمين بدراسة تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على الدولة على غرار الألماني **فريديرك راتزل** صاحب نظرية المجال الحيوي أي الجيوبوليتيك بالرغم من أن **راتزل** لم يعطي للمناخ أهمية كبيرة.

وفي مجال القوة البرية ظهر البريطاني **ماكندر** والذي أشار إلى منطقة كبرى تتألف من ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وافريقيا أطلق عليها جزيرة العالم، قائلا أن من يحكم شرق أوروبا يحكم منطقة القلب ومن يحكم منطقة القلب يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.

إن دراسة العوامل الجغرافية يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثيرها على العلاقات الدولية.

أ: الموقع:

ويقصد بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع ودراسة الموقع تجاه الدول المحيطة.

وقد دلت التجارب التي أجراها علماء الأحياء في المؤسسات الصناعية على أن العامل يبلغ مرحلة النشاط في المناطق ذات درجة الحرارة المعتدلة على غرار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أي أن الدولة الحديثة الكبرى لم تتطور إلا في المناطق ذات المناخ المعتدل[1].

[1] بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، (ترجمة فايز كم نقش)، ط3، بيروت: منشورات عويدات، 1989، ص.ص.16،17

فدراسة نوع الموقع فلكيا يقصد به الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وعلى أساس دوائر العرض يتحدد المناخ بشكل عام وبالتالي يتحدد النشاط البشري وكلها أمور حيوية في تشكيل الاتجاهات السياسية للدولة.

أما بالنسبة لنوع الموقع فيقصد به موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والموقع البري، وذلك من شأنه تحديد أهمية الموقع الجغرافي، فالدول الساحلية والجزر عموما تتميز بنشاط بحري كبير كما تسعى لتطوير أسطولها البحري، ولطالما كانت الواجهات البحرية منطلقا للقوى الاستعمارية التقليدية أو مطلبا تتصارع بشأنه الدول.

بينما الدول المغلقة أو الحبيسة والتي لا تملك منفذا بحريا فتتميز بكثرة الدول المجاورة لها مما يضطرها لتعزيز قوتها البرية والجوية كما تتميز بمحدودية النشاط التجاري بل وتخضع أحيانا لسيطرة الدول التي توفر لها ذلك المنفذ.

فالمنفذ البحري يمنح للدولة امتيازات وتسهيلات نحو الأسواق الخارجية في المجال التجاري، كما أنه يشكل منفذا أكثر أمنا لتفادي العدو، وهو ما تفسره المساعي الحثيثة للاتحاد السوفياتي سابقا للولوج نحو البحر الأسود وبحر البلطيق[1].

ب_ المساحة:

إذا كانت المساحة مقترنة بكثافة سكانية وبتنوع في الموارد الطبيعية نتيجة تنوع المناخ فإنها بذلك تشكل مصدر قوة، كما أن شساعة المساحة تمنح للدولة عمقا استراتيجيا يتيح لها الصمود أمام أي اعتداء بينما الدول ذات المساحة الصغيرة فسرعان ما تنهار.

وفي ظل الاعتداءات النووية فإن الدول ذات المساحة الواسعة تمتص الضربة النووية الأولى على عكس الدول الصغيرة.

[1] Pierre Renouvin , Jean-Baptiste Duroselle, **introduction à l'histoire des relations internationales**, Paris : Librairie Armand colin, 1964, P.15,16

ج_ الحدود:

وتمثل ذلك الفاصل بين سيادتي دولتين مختلفتين، وبالمعنى القانوني هي مناطق اتصال بين سيادات الدول وأنظمتها الشرعية، وفي المعنى العسكري هي الجبهة الأولى الواجب حمايتها أو التي ينطلق منها الهجوم.

وقد قلل التقدم التكنولوجي من وظيفة الحدود الدفاعية بالنظر إلى تطور منظومة التسلح.

د_ الموارد الأولية:

تاريخيا لطالما كان الحصول على الموارد الأولية مبررا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الأقاليم، وحاليا أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول هي المصدر الرئيسي لتوفيرها.

فجميع الدول تعتمد على بعضها بدرجات متفاوتة في الحصول على الموارد الغذائية في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل.

ثانيا: العوامل الديمغرافية:

له أهمية في التأثير على العلاقات الدولية من ناحيتين، أما من الناحية العسكرية فقد كان التعداد الكبير للسكان كان يعد في الماضي مصدرا أساسيا لقوة الدول، بل وحتى بعد تطور التقنية الحربية بقي عدد السكان الكبير ضروريا سواء للدفاع عن الاقليم أو تصنيع الأسلحة أو إطالة العمليات العسكرية ومع ذلك ليس بالضرورة أن العدد الكبير للسكان معناه القوة العسكرية الكافية (الهند مثلا).

ومن الناحية الاقتصادية فإن الدول التي تضم عددا كبيرا من السكان فإنها تشارك في التنمية الاقتصادية خاصة إذا كان هذا العدد يضم فئات مختصة ومطلوبة لاقتصاد متقدم[1].

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص.151

إلا أن عدد السكان لا يشكل عامل قوة في العلاقات الدولية إلا إذا اقترن بمجموعة من الاعتبارات وهي: مدى انتاجيتهم، المستوى الثقافي، التجانس الاجتماعي.

ثالثا: العامل الاقتصادي:

أصبحت القوة الاقتصادية هي من تحدد القوة السياسية والعسكرية للدولة، وفي ظل عدم قدرة الدول على تأمين كافة احتياجاتها وتحقيق اكتفائها الذاتي أصبح الاعتماد المتبادل السمة البارزة في الاقتصادية، من خلال التجارة الدولية والتي تعني حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دوليا.

مقابل ذلك هنالك وسائل تستعملها الدول للضغط على غيرها لتغيير سياساتها تعرف **بوسائل الضغط الاقتصادي** وهي:

_ الرسوم الجمركية: والتي تفرضها الدول على السلع الأجنبية لغرض الحصول على دخل وحماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الاقتصادية.

_ الحصص: حيث تحدد الحكومات حصصا معينة للسلع المستوردة ومن دول محددة، للسيطرة على استيراد بعض السلع.

_ المقاطعة: ويقصد بها الامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ قرار المقاطعة.

_ الحظر: والمقصود به حرمان دولة عدوة من الحصول على السلع التي يمكن أن تزيد من قدراتها العسكرية.[1]

رابعا: العامل العسكري:

ويعد من العوامل الحاسمة والمؤثرة على العلاقات الدولية باعتبار القوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء، ووسيلة للسياسة الدولية غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى.

إلا أن امتلاك السلاح ليس مرتبطا وجوده بحالة الحرب فقط بل حتى في أوقات السلم تستعرض الدول قوتها العسكرية في اليوم الوطني مثلا، وكذا القيام بمناورات عسكرية.

[1] المرجع نفسه، ص.166

وهنالك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فتخصيص نسبة معتبرة من الانتاج القومي للانفاق العسكري يؤثر على مستوى معيشة المواطنين ويحول القوة العاملة من النتاج المدني إلى الانتاج الحربي مما يؤثر على الميزان التجاري.

ومع ظهور أسلحة الدمار الشامل تغيرت الاستراتيجية العسكرية خاصة وأن السلاح الذري ليس لغرض الاستخدام وإنما لغرض الردع والذي يهدف إلى منع الخصم من استخدام القوة المسلحة بواسطة إظهار القوة.

خامسا: العامل التكنولوجي:

لقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الانسان والمجتمع، في جميع الميادين الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد،،،وقد ألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية.

كما أن الهيكل الاقتصادي لدولة ما يتأسس على مدى سلامة التكنولوجيا، التي استند عليها في بناء وسائله الإنتاجية الصناعية، وهو ما يعكس مدى تطور مستويات التعليم والبحث العلمي لتلك الدولة ، وتؤكد تجارب سقوط وبناء القوى الدولية على مدى تطور العلاقات الدولية مدى الارتباط النظري والعملي بين امتلاك قوة اقتصادية وعسكرية وبين مدى عمق التقدم التكنولوجي القائم على المعرفة العلمية، حيث تثبت التجربة التاريخية لتطور دولة اليابان الارتباط بين ما قدمته فترة إصلاحات **الميجي اليابانية** ودعمها للتطور العلمي لليابان من خلال البعثات العلمية نحو العالم الغربي وما وصلت **سنة 1868م** ، اليابان إليه من تقدم اقتصادي فيما بعد من تحويل تلك القدرات لعوامل القوة العسكرية،

وحاليا يمكن التماس دور وتأثير العامل التكنولوجي من خلال مختلف الوسائط الاجتماعية الجديدة للاتصالات أهمها منصات التواصل الاجتماعي ودورها في بعض التحولات التاريخية لبعض الدول العربية وما شهدته من اضطرابات أمنية وسياسية واجتماعية غيرت نظم سياسية عربية بعضها بطرق صدامية مسلحة كالحالة الليبية **2011**، أو من خلال طرق سلمية عبر الحالتين المصرية والتونسية سنة **2011**

سادسا: العامل السياسي:

ونقصد به تأثير صناع القرار ودورهم المؤثر في العلاقات الدولية، فرجال الدولة هم لاعبون في المسرح الدولي حيث يعملون باسم ولمصلحة الدولة، هذه الأخيرة يمثل سلوكها سلوك ومواقف صناع قراراتها.

(سياسة الرايخ الألماني وإيطاليا في عهد كل من **هتلر وموسوليني**، كذلك السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الأسبق **هاري ترومان** يميزها التشدد الحاد تجاه الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين[1].

وهنالك عدة اعتبارات تؤثر على صناع القرار حين اتخاذهم لقرار معين ولها انعكاساتها على العلاقات الدولية:

أولا: طبيعة النظام السياسي:

هنالك علاقة بين النسق السياسي والسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة، فالأنساق المغلقة (الشمولية والتسلطية) تفتقر للتحليل الموضوعي للظروف المحيطة نظرا لوجود نخبة صغيرة من الأفراد وأحيانا ليس لها تأثير على صانع القرار مما يدفعه إلى اتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية ومفاجئة. بينما الأنساق المفتوحة وهي الأنساق الديمقراطية فإن صناع القرار لا يتخذون أي قرار إلا بعد التشاور والرجوع إلى المؤسسات التشريعية والقضائية.

ثانيا: مستوى التماسك الوطني:

ويتعلق بالاستقرار السياسي للدولة فكلما كان المجتمع مقسما تكرس الجهود نحو مواجهة تحديات ومشاكل السياستين الداخلية والخارجية، فدرجة التماسك الوطني مرتبطة بمدى الدعم الشعبي للنظام القائم وسياساته أي ضرورة وجود أمة متحدة حول سياسة خارجية موحدة.

[1] المرجع نفسه، ص. 185

ثالثا: الخصائص الشخصية لصانع القرار:

لطالما أثبت التاريخ محطات هامة من القادة الذين احتلوا مركزا للتأثير في وقت معين، وتتوقف درجة تأثير شخصية صناع القرار على عدة عوامل كالتجربة السابقة، طبيعة الدور الذي يلعبه صانع القرار والذي يتطلب منه البحث في التاريخ، وكذا المعرفة والمهارة، بالإضافة إلى اتصافه بالعقلانية أي المواءمة بين الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها[1].

[1] المرجع نفسه، ص.191

المحور الخامس

الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

لقد ظهرت العديد من المحاولات التنظيرية على مستوى العلاقات الدولية منذ ظهوره كحقل مستقل عن علم السياسة، ظهرت تلك المحاولات من خلال نظريات، مدارس واتجاهات مختلفة سعت إلى تفسير الواقع الدولي.

لابد من التمييز بين المدرسة والنظرية والاتجاه النظري ، فبينما تتضمن المدرسة العديد من النظريات والتيارات الفكرية أي المدرسة أشمل من النظرية، والعلاقة بينهما هي علاقة تداخل، ومن الناحية الاصطلاحية تعني المدرسة مجموعة من الفلاسفة والعلماء يشتركون في مذهب واحد، وفي العلاقات الدولية تعني المدرسة تيارا متكون مفاهيم وتقنيات وتجارب يتم استخدامها لفهم وتفسير الظواهر السياسية الدولية.

ويتميز الاتجاه النظري _الذي يحتوي على نظريات_ عن المدرسة كونه ذو نزعة إيديولوجية تتعلق بقيم ومعتقدات الباحثين، وبالتالي العلاقة بينهما هي علاقة احتواء الجزء (النظرية) في الكل (الاتجاه النظري).

وقد عرف **فيليب بريار** نظرية العلاقات الدولية بأنها " مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية"[1].

وتعني النظرية اختيار مجموعة من الظواهر المحددة وتفسيرها تفسيرا عاما ومقنعا[2].

الإتجاه المعياري في العلاقات الدولية:

المدرسة المثالية في العلاقات الدولية:

تعتبر النظرية المثالية من النظريات المعيارية في العلاقات الدولية والتي تعتبر أول المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية.

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 71

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1958 ص.26.

وتدعو المثالية إلى تحريم الحرب من خلال التكاثف الدولي مع التأكيد على المصالح المشتركة للدول وامكانات الانسجام بينها، وهي مقترب أخلاقي _ قانوني ركزت على بناء عالم خال من النزاعات، منطلقة من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية

من أهم رواد النظرية المثالية هم "إيمانويل كانط **Immanuel Kant**" و"ريتشارد كوبدن **Richard Cobdon**" و"جون هوبسون **John Hobson**" و"نومان آنجل **Norman Angell**" و"ألفر زيمرن **Alfred Zimmern**" و"ودرو ويلسون **Woodrow Wilson**"

الخلفية التاريخية للنظرية المثالية:

ومن حيث نشأة النظرية المثالية، فيرجعها العديد من المؤرخين إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى من خلال مبادئ الرئيس الأمريكي الأسبق **وودرو ولسن** ومن خلال مبادئه الأربعة عشر التي نادى بها في باريس وتحديدا في مؤتمر فرساي لعام **1919** الداعي إلى نبذ الحروب لتحقيق عالم أكثر أمنا، واللجوء إلى التحكيم الدولي والقضاء الدولي والوساطة والمفاوضات والتحقيق كآليات لحل الخلافات السياسية بدل المعاهدات السرية، ومن ثم إنشاء عصبة الأمم كمنظمة دولية هدفها العمل من أجل تفادي اندلاع حرب على غرار الحرب العالمية الأولى، إلا أنه من الناحية الفكرية فإن جذورها تمتد إلى ما قبل ذلك من خلال أفكار الفيلسوف ورجل القانون الانجليزي **جيريمي بنتام** في القرن التاسع عشر من خلال كتاباته التي ركز فيها على العديد من المبادئ المثالية خاصة الأخلاق والعقلانية، ثم خلفه تلميذه **جيمس ميل** والذي اشتهر بفكرة الرأي العام ودوره ووظيفته في بلورة تلك الأفكار.

وقد أدرج بعض الباحثين على غرار **ادوارد هاليت كار** الطرح المثالي ضمن الفكر التفاؤلي الذي أتى به عصر التنوير في القرن الثامن عشر من ناحية، وليبيرالية القرن التاسع عشر من ناحية أخرى[1] .

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص..10

بل وقد أوعز بعض الباحثين جذور نشأة المثالية إلى الفيلسوف اليوناني **أفلاطون** من خلال مؤلفه الجمهورية، حيث رأى أن الأخلاق والسياسة لا ينفصلان، وإن كان **السوفسطائيون** أي الحكماء اليونان أول من أشار إلى الأخلاق والسياسة في الفكر اليوناني القديم[1].

بالرغم من أن الربط بين السياسة والأخلاق يجعلنا نخوض في العديد من الحقب والمفكرين والشخصيات.

مبادئ النظرية المثالية:

أولا: الطبيعة البشرية خيرة في مجملها ومن ثم فإن طابع التعاون والتنسيق وليس التنافس والصراع يعتبر دعامة أساسية في العلاقات الدولية.

ثانيا: أولوية الأخلاق في العلاقات الدولية سواء في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي، ومن واجب الفرد الخضوع للقواعد والقوانين التي وضعت لخدمة الجماعة إنطلاقا من مسلمة انسجام المصالح أي أن هنالك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، لأن الفرد وحين يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية فإنه يعمل لتحقيق مصلحة الجماعة وعندما يساند مصلحة الجماعة فهو بذلك يدعم مصلحته.

وقد طور هذه الفكرة الاقتصادي **آدم سميث** صاحب المدرسة الكلاسيكية الليبيرالية الذي دعى إلى إلغاء الحواجز الاقتصادية بين الدول وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال آلية أطلق عليها تعبير " اليد الخفية "، والتي تجعل مصلحة الفرد تلتقي مع مصلحة المجتمع دون فرض ضوابط من قبل الدولة وفق الشعار الذي يميز المدرسة الاقتصادية الليبرالية وهو " دعه يعمل دعه يمر " [2].

بالنسبة للمثاليين فإن ما ينطبق على علاقات الأفراد فيما بينهم ينطبق على علاقات الدول التي تشترك كلها في مصلحة تحقيق السلم، وكل دولة تعيق مسار السلم هي دولة غير

[1] إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص.ص.159، 160.

[2] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 21

عقلانية وغير أخلاقية، على غرار الدول التوتاليتارية غير الديمقراطية كألمانيا وإيطاليا خلال الحرب العالمية الأولى.

ثالثا: مسألة معالجة الأزمات الدولية تتم من خلال المؤسسات الدولية على غرار عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة التي تحل محل عناصر نظام توازن القوى والفوضوية التي حددتها النظرية الواقعية.

رابعا: تعتبر عملية نزع السلاح والحد من سباق التسلح أداة أساسية لاستتباب الأمن والإستقرار الدولي.

نقد النظرية المثالية:

خلال سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي اتسعت الهوة بين الأفكار المثالية والواقع السياسي الدولي الذي تميز بصعود الدكتاتوريات إلى سدة الحكم في كل من إيطاليا وألمانيا وغزو اليابان لمنشوريا عام 1931، ليثبت عجز وفشل المثالية، وأبرز مآخذها تمثلت فيما يلي:

- الخلط بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ الأخلاقية العالمية وهذا حسب **إدوارد هاليت كار** والذي يعتبر أفضل من بحث جوانب الخلاف الفلسفية بين المثاليين والواقعيين في دراسته المنشورة عام **1939** [1]
- التركيز على المبادئ المجردة بدل الحقائق الواقعية، بإرجاع الأسباب الرئيسية لسلوك الدول هو النزعة الأخلاقية والعالمية على عكس الواقعيين الذين يركزون على اعتبارات القوة والمصلحة القومية.
- الخسائر المادية والبشرية للحربين العالميتين الأولى والثانية، وعدم نجاحها في التوفيق بين الأنظمة الديمقراطية الغربية أدى إلى تراجع النظرية المثالية.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية:

تندرج الليبيرالية ضمن الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية، وهي مذهب يقوم على الحرية الفردية ووجوب احترام حرية الأفراد واستقلالهم، وكان تحقيق الشخصية الانسانية في المجالات السياسية قيمة أساسية شكلت أساس الفكر السياسي الليبيرالي.

ويمكن إرجاع الفكر الليبيرالي في الشؤون الدولية إلى **جون لوك (1632- 1704)** لتتبلور بشكل أوضح خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرون، وتتمحور مبادئها حول :

_ إرساء الديمقراطية باعتبارها أرقى تعبير عن إرادة الشعب من خلال المؤسسات الديمقراطية، ونظام دولي مكون من دول ديمقراطية يخلق سلاما دائما خالي من الصراع والحروب، لأن السلام متأصل في الأنظمة الديمقراطية أكثر من غيرها من الأنظمة [1].

المدلول اللغوي والإصطلاحي لليبيرالية:

أولا: الليبيرالية لغة:

كلمة **Liberal** ذات أصول لاتينية استعملت للدلالة على طبقة الرجال من الأحرار، أما في اللغة الانجليزية فقد تم تحديدها في قاموس أكسفورد وفق عدة معاني أهمها الإشارة إلى الأشخاص الذين ينتهجون سلوكا وأفكارا متسامحة، أو إلى ذوي الأفكار المتفتحة أو المتنورة، والذين يفضلون سياسات حرة في مجال التجارة.[2]

ومن الناحية الاصطلاحية يمكن الاستناد إلى تعريف الموسوعة السياسية على أنها " مذهب رأسمالي ينادي بالحرية الاقتصادية والسياسية."

كما يعتبر **إيمانويل كانط** أبرز مفكري التيار الليبيرالي من خلال مقاله الموسوم ب " السلام الأبدي" لعام **1795**، حين قدم ثلاثة شروط نهائية للسلام الدائم عرفت **بالقيود الكانطية** يمكن إجمالها كما يلي:

[1] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 414.

[2] تارا طه عثمان، **النظرية الليبيرالية والعلاقات الدولية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص. 12.

أ_ الديمقراطية:

حيث يقترح فيه أن الديمقراطيات لن تتحارب ولا حتى يهدد بعضها بعضا إلا في الحالات النادرة، انطلاقا من فكرة أنها تفضل الحلول السلمية للصراعات من خلال المفاوضات والتنازلات، لذلك يعتبر إيمانويل كانط من دعاة الدساتير الجمهورية.

ب_ التجارة الدولية:

لأنه من خلال ربط علاقات تجارية بين الدول فإن ذلك يؤدي إلى تعاون وتفاهم متبادل أكبر، بينما خطورة الحروب والنزاعات تحول دون قيام علاقات تجارية واقتصادية.

ج_ المنظمات الدولية:

وتضم المنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي، وكذلك على تلك المنظمات التي تشمل فئة معينة من الدول أو المناطق وقد تكون هذه المنظمات متعددة الأغراض أو وكالات وظيفية موجهة نحو أهداف محددة كالأمن العسكري أو تعزيز التجارة وغيرها، وهي تساهم إلى حد ما في تعزيز السلام الدولي[1].

ويمكن تحديد المبادئ الرئيسية للنظرية الليبيرالية كما يلي:

_ الطبيعة الخيرة للإنسان تشكل أساس نظرة الليبيراليين للواقع الدولي.

_ تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي لكن ليس الوحيد.

_ فكرة المكاسب المطلقة والتجارة الحرة والديمقراطية والقانون الدولي والمؤسسات الدولية تشكل قيودا رئيسية على سلوك الدول.

تطرقنا سابقا إلى أبرز مرتكزات النظرية الليبرالية والتي تسعى في مجملها إلى تفادي الحروب والنزاعات وهي: ترسيخ الديمقراطية، التجارة الحرة، وكذا السلام الديمقراطي، مشكلة في مجموعها المعادلة الكانطية أو كما تعرف بالقيود الكانطية " نسبة إلى إيمانويل كانط".

وإلى جانب تلك القيود أضاف بعض المنظرين الليبراليين سبل أخرى من شأنها التقليل من اللجوء إلى الحرب كحل نهائي وتعرف بالقيود الواقعية ويمكن إجمالها كما يلي:

---

[1] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، (ترجمة ديما الخضرا)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص.ص.267،268.

_ نسبة القوة: والتي تتمحور حول فكرة الردع، بمعنى امتلاك أحد الأطراف قوة تفوق قوة الطرف الآخر فإن هذا الأخير سيتريث ويفكر مليا قبل الخوض في أي نزاع لأن النتيجة محسومة للطرف الأقوى.

_ سياسة الأحلاف: فالدول التي تنضوي تحت لواء واحد تجمعها مصالح إستراتيجية وأمنية مشتركة تحول دون حدوث نزاع بينها، **مثال** دول حلف شمال الأطلسي لم تحارب بعضها خلال الحرب الباردة باستثناء تركيا واليونان.

_ بعد المسافة: بمعنى أن الصدام بين الدول المتجاورة أكثر سهولة وأقل تكلفة مقارنة بالدول غير المتجاورة.[1]

التيارات النظرية الليبرالية: يعتبر الحد من الحروب والنزاعات وتفاديها من أهم الأهداف التي يدور حولها الطرح الليبرالي، إلا أن الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك تعددت لتتعدد معها التيارات النظرية الليبرالية والتي سنوردها فيما يلي:

أولا: الليبرالية الدولية: انطلاقا من النزعة التفاؤلية التي يؤمن بها الليبراليين فإن السلام العالمي يتحقق على أساس افتراضين رئيسيين وهما:

الشرط الاقتصادي: والذي يربط حرية التجارة الدولية بتحقيق السلام الدائم وقد تبنى الفكرة عدة مفكرين وفلاسفة أمثال **شارل مونتسكيو** " ، **ديفيد هيوم** " مبادئ التقسيم الدولي للعمل"، **جيريمي بنتام** ، و **ريتشارد كوبدن**.

الشرط القانوني: والذي دعى إليه كل من **جيريمي بنتام** و **إيمانويل كانط،** من خلال تأكيدهما على ضرورة إنشاء تنظيم فدرالي بين الدول.

ثانيا: المقاربة المثالية: وهي فلسفة تفاؤلية تنطلق مما يجب أن يكون اعتمادا على المنهجين الأخلاقي والقانوني، والإيمان بالطبيعة الخيرة للإنسان وعقلانية الدولة.

ثالثا: الوظيفية وعملية التكامل: ومن أجل إحلال التعاون بدل الصراع اقترح بعض الباحثين إستراتيجية التكامل والتي وردت في قاموس **أكسفورد** بأنها" جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملا".

[1] المرجع نفسه، ص.ص.264،265

أما الباحث الأمريكي **إرنست هاس** فقد عرف التكامل بأنه: " العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".

ولتفسير مسار التكامل والاندماج اقترحت مجموعة من المفاهيم والنظريات الجزئية أبرزها:

1_ النظرية الوظيفية: وقد ظهرت خلال فترة ما بين الحربين قامت على أساس المصالح المشتركة للدول، ومن أبرز روادها **ديفيد متراني** الذي اعتبر أن تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة هو السبب الرئيسي للصراع والحرب ، كما لاحظ أن الدولة القومية بمفردها تعجز عن توفير السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها[1].

وقد طرح **متراني** فكرة التفكيك الجزئي للسيادة من خلال الإقتصاد، وأن خلق التعاون في مجال واحد يؤدي إلى خلق التعاون في قطاعات أخرى انطلاقا من مبدأ الانتشار.

إلا أن طرح **ديفيد ميتراني** لقي إنتقادا من قبل كل من **جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،** فيما يتعلق فكرة السيادة وصعوبة التخلي النهائي للدول عن خصائصها السيادية لصالح هيئة أعلى منها، كما أنه يصعب فصل المجالات الاجتماعية والاقتصادية عن المسائل السياسية.

2_ الوظيفية الجديدة: وقد ظهرت على ضوء الانتقادات الموجهة للوظيفية التقليدية وعلى يد بعض الباحثين أمثال **ارنست هاس** والذي تدارك مآخذ الطرح الوظيفي التقليدي خاصة فكرة ضرورة التركيز على الجانب السياسي لضمان نجاح أية عملية تكاملية من خلال كتابه الموسوم ب " **توحيد أوروبا: القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية** ".

بينما ركز **كارل دوتش** على عامل **الاتصال** كأساس لعملية التكامل لأنه هو من يخلق المشاعر بمختلف أنواعها بين الأفراد، وعنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشئ تلك المنظمات الاجتماعية وهو الذي يمكنها من إنشاء سلوك معين مع بعضها البعض.

ويربط الوظيفيون الجدد نجاح المسار التكاملي بمدى إدراكه من قبل النخب السياسية على أساس أنه من يكفل تحقيق مصالحهم الذاتية، من خلال خلق سيادة جديدة مع الاحتفاظ بالسيادات الوطنية الأصلية للدول، والبداية تكون مع قطاعات بسيطة وليست حساسة مع

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق الذكر، ص. 271

الاعتماد على مبدأ **الانتشار** أو التعميم والذي استخدمه **ارنست هاس،** والذي يضمن انتقال المسار التكاملي من مستوياته الاقتصادية إلى مستوياته السياسية كما اعتبر هاس أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تنجح أكثر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية[1].

بالإضافة إلى فكرة **التسييس التدريجي** والتي من خلالها يحدث وبشكل تدريجي تحويل الولاءات الاجتماعية إلى السلطة فوق القومية الجديدة.

إلا أن ذلك لم يمنع من تعرض الطرح الوظيفي الجديد للانتقاد سواء على المستوى الاقتصادي الأزمات الاقتصادية، تمايز وتفاوت حجم الأداء الاقتصادي،،،"، وكذا المستوى السياسي فليس هناك ولاء تام ومطلق للمؤسسات السياسية والقانونية على حساب السيادة الوطنية للدول.

رابعا: **الطرح التعددي " الإعتماد المتبادل المركب"**

بعد التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق ظهور فواعل جديدة من غير الدول أصبح التركيز على مفهوم السياسة العالمية بدل السياسة الدولية أي فكرة التعددية على مستوى طبيعة النظام الدولي، مع تراجع مكانة العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي أي الاعتماد المتبادل.

وطبقا للأعمال الأولى لكل من **روبرت كيوهاين و جوزيف ناي** وهما: كتاب " القوة والاعتمادية المتبادلة " **1977**، ومؤلف " العلاقات عبر الوطنية والسياسة العالمية" **1972**، وأبرز افتراضات هذا الطرح هي أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية إلى جانب فواعل لا إقليمية كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية[2] .

---

[1] المرجع نفسه، ص. 289

[2] جهاد عودة، شرح "نموذج الاعتماد المتبادل المعقد" ، في **صدى البلد**، في الموقع الإلكتروني

http :// www . elbalad.news/ 3928204"[2]

خامسا: **النيوليبيرالية " الليبيرالية المؤسساتية"**:

وهي امتداد لدراسات التكامل الوظيفي، وقد أثر المفكرين التعدديين من خلال مؤلفاتهم على الطرح المؤسساتي والذي يركز على الدور الفعال للمؤسسات الدولية في النظام الدولي، خاصة كتاب **روبرت كيوهاين** " ما بعد الهيمنة" سنة **1984** .

الإفتراضات الرئيسية للطرح المؤسساتي:

ـ تعتبر الدول جهات فاعلة عقلانية وحدوية، مع وجود جهات فاعلة من غير الدول جعلت الحدود الدولية أكثر نفاذية ، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الدولية بمجرد دراسة التفاعلات بين الحكومات، أو ما يعرف بالعلاقات عبر الوطنية.

ـ إن الاعتمادية المتبادلة إجراء مهدئ في بيئة من الفوضى، فهي تمهد الطريق أمام التطور التاريخي للمصالح المشتركة.

ـ تبنت الليبيرالية المؤسساتية فكرة الفوضى لكن ليس بتلك الحدة التي يراها الواقعيون الجدد، بل على المؤسسات الدولية التخفيف من حدتها بالتركيز على عقلانية الدول ومصالحها المشتركة.

المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية:

بعدما أثبتت المبادئ والأفكار التي دعت إليها النظرية المثالية فشلها باندلاع الحرب العالمية الثانية، ظهرت النظرية الواقعية كرد فعل على ذلك، وتستقي النظرية الواقعية مبادئها من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

المنطلقات الفكرية للنظرية الواقعية:

تجد النظرية الواقعية أصولها في فكر العديد من المفكرين الغربيين على غرار **ثيوسيديدس، ميكيافيلي وتوماس هوبز** سنحاول التطرق إليهم كما يلي:

المفكر الإغريقي ثيوسيديدس (460 ق.م _ 395 ق.م):

عند البحث حول موضوع النظرية الواقعية لا يمكن اغفال الفيلسوف اليوناني **ثيوسيديدس** والذي تم تصنيفه كأب للطرح الواقعي.

وقد فسر أسباب الحرب البيلوبونيزية بين أكبر المدن اليونانية أثينا وإسبرطا معتبرا أن السبب الرئيسي لتلك الحروب هو تنامي القوة العسكرية لتشكل بذلك تهديدا لأسبرطا[1].

فالتغير الذي طرأ على عنصر القوة الذي امتلكته دويلات المدن الأثينية متجاوزة بذلك دويلات المدن الإسبرطية التي بقيت ضعيفة ومحدودة القدرات مما يؤدي إلى حتمية الحرب، وهو خلال طرحه تبنى نظرة تشاؤمية عن الطبيعة البشرية.

كما يعتقد **ثيوسيديدس** على غرار الواقعيين بأنه لا يوجد نظام يمكن الاعتماد عليه فوق نظام دول–المدن المستقلة وكل ماهو خارج عن ذلك فهو الفوضى بين الدول، كما هو الحال بالنسبة للطبيعة البشرية[2].

نيكولو دي برناردو دي ميكيافيلي: (1469م– 1527م)

في تحليله للعلاقات بين الدول توصل ميكيافيلي إلى نظرية سياسية من ملاحظته للممارسة السياسية في عصره، مؤكدا على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي ضمانا لأمن الدولة وبقائها[3] وقد ورد كل ذلك في كتابه " **الأمير**".

توماس هوبز: (1588_ 1679

تستند المدرسة الواقعية في أصولها إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، والذي ينطلق من فكرة أن الإنسان يميل إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد.

ميثاق مناحي دشر، " النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)" في مجلة **أهل البيت**

أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص.181

جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص.62

وعلى غرار ميكيافيلي يرى توماس هوبز أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دوما لامتلاك القوة والقوانين التي لا ترافقها القوة تبقى مجرد كلمات.

الواقعية الكلاسيكية:

وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى من خلال كتابات كل من **إدوارد هاليت كار** (أزمة العشرين سنة)، **وهانز مورغانتو** المعروف بأب الواقعية (السياسة بين الأمم كفاح من أجل القوة والسلم)،

حيث تطرق **كار** إلى الأسباب الرئيسية للأزمات الدولية الحديثة، بينما توصل **مورغانتو** إلى أن السياسة تحكمها قوانين موضوعية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية.

مبادئ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

ـ الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية وهي وحدة متجانسة.

ـ المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة وميزان القوى والمصلحة القومية كمتغيرات أساسية ورئيسية في شرح وفهم السلوك الدولي، وبالنسبة للواقعيين فإن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة المثلى لتحقيق السلم والاستقرار على عكس المثاليين الذين يعتبرون إقامة حكومة عالمية واحترام القانون الدولي هما أساس السلم الدولي.

ـ الطبيعة البشرية متمحورة حول المصلحة الذاتية وغير مقيدة بقوانين أخلاقية، ولا يمكن تقييد تلك الطبيعة البشرية إلا من خلال سلطة قوية قادرة على إنفاذ قوانين وقواعد تقلص النزاع المتأصل في طبيعة البشر[1].

لأن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة وفي عالم يتسم بندرة الموارد فإن الأفراد يتنازعون فيما بينهم ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة أو دولة.

---

[1] دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثوسيديدس إلى وقتنا الحاضر**، (ترجمة رائد القاقون)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 1998، ص.ص 78، 79.

_ مبدأ القانون والحقوق الطبيعية فمن القوانين الطبيعة أن يهيمن القوي على الضعيف، ومن الحقوق الطبيعية أن نتحصل على كل شيء بإمكاننا الحصول عليه

_ إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل السياسة هي من تحدد الأخلاق، وبالتالي لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية على العمل السياسي، وقد أشار **ميكيافيللي** إلى أن الأخلاق هي نتاج القوة، كما فصل بين الأخلاق والسياسة على غرار كل من **جان بودان و توماس هوبز**[1].

تصنيف أنواع المصالح الوطنية عند هانس مورغانتو:

أولا: المصالح الأولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد الانتهاكات الخارجية، وهي مصالح لا تخضع للمساومة.

ثانيا: المصالح الثانوية وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج تقوم الدولة بحمايتها.

ثالثا: المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال مدة طويلة من الزمن، ثم تختلف بمرور الزمن لكن بصورة بطيئة.

رابعا: المصالح المتغيرة: وهي تلك التي تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية.

خامسا: المصالح العامة: وهي التي يمكن تطبيقها على مناطق جغرافية واسعة أو في عدة مجالات.

سادسا: المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين.

الانتقادات على النظرية الواقعية:

_ لم يتم التطرق إلى مفهوم القوة بصورة دقيقة، بل بشكل عام وأحيانا تعتبر كوسيلة أو دافع أو حتى علاقة.

_ التركيز على عامل القوة وإهمال باقي المتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص.ص.23،24.

_ لا يمكن تحديد وقياس المصلحة الوطنية بسهولة وبصورة موضوعية لأنها مفهوم ذاتي يختلف من دولة لأخرى.

_ قامت النظرية الواقعية على رؤية محددة للعلاقات الدولية وفق نمط العلاقات الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي الحالي[1].

الواقعية الجديدة (البنيوية):

قامت النظرية الواقعية الجديدة من منطلق مراجعة أساسيات الواقعية التقليدية وإضافة الطرح المنهجي والواقعي إليها، وقد ظهرت من خلال كتاب **كينيث والتز** الموسوم "بنظرية السياسة الدولية" لعام **1979** والذي يشكل القاعدة الأساس للواقعية البنيوية وأبرز فكرة تطرق لها هي أن غياب سلطة عليا يمكن أن تلجأ الدول إليها في الأزمات ناهيك عن رغبة الدول في البقاء يجعلها مضطرة لتتنافس فيما بينها من أجل القوة، مع التأكيد على ان الدول لا تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة وإنما الحفاظ على مكانتها في النظام.

وانتقدت الواقعية الجديدة سابقتها التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة في السياسة الدولية وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه نظام بنية.

ومن أهم رواد الواقعية الجديدة، يمكن ذكر"**روبرت جلين، كينيث وولتز، ستيفن كريزيز، ، وجورج مودلسكي**"، حيث كان هدف رواد هذه المدرسة هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية علمية وهي رؤية نسقية للسياسات الدولية

ويمكن إيجاز أهم **مبادئ الواقعية الجديدة** كما يلي:

_ الطبيعة الفوضوية هي السمة البارزة في النظام الدولي.

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق الذكر**، ص.97

_ جميع الدول لها وظائف متشابهة في النظام الدولي الفوضوي، وعليه فإن اختلاف الدول يكمن في قدراتها وليس في وظائفها.

_ خاصية الأنانية تميز جميع الدول التي تسعى للحفاظ على بقائها.

_ إن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي الدافع لخلق نظام توازن القوى.

وعليه فبالنسبة للواقعية الجديدة فإن الدول هي الفاعل الأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية وأن النظام الدولي هو نظام فوضوي، والهدف الأسمى للدول هو الحفاظ على بقائها مع عدم الثقة في بعضها البعض.

وبينما تفسر الواقعية التقليدية السياسة الدولية من خلال سلوك الدول في النظام الدولي، فإن الواقعية الجديدة تعتبر أن بنية النظام الدولي والفوضى هما اللذان يحددان خيارات الدول في سياساتها الخارجية.

واذا كانت القوة في الواقعية الكلاسيكية هدفاً بحد ذاتها، فإن في الواقعية الجديدة القوة ليست هدف فقط ولكن وسيلة أيضا، كذلك هناك فرق في الطريقة التي تتفاعل بها الدول على المستوى الدولي في حالة الفوضى. على الرغم من هذه الاختلافات، وعلى الرغم من وجود أكثر من انواع الواقعية، هناك بعض الموضوعات التي تظل ثابتة مثل إن الدول هي الفاعل المهم والرئيس في العلاقات بين الدول والنظام الدولي والشغل الشاغل لهم، وهدفهم الأساس هو ضمان الأمن[1].

فالواقعية التقليدية هي التي ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولهذا هي تسعى لتحقيق ميزان القوى، لأن الأخير سياسة واعية من طرف الدول، أما الواقعية الجديدة، فتنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية(تقوية الاقتصاد، بناء القوى العسكرية... ومجهودات خارجية (بناء الاحلاف، إضعاف الاحلاف المعادية...

[1] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق الذكر.

وأبرز مايميز الواقعية الجديدة فكرة أن العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية، حيث يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه **K.Waltz** بقوله: " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارج".

لذا ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

ليظهر اتجاهين ضمن الواقعية البنيوية وهما:

أولا الواقعية الدفاعية:

وهي إحدى صور النظرية الواقعية التي تشترك مع الواقعية التقليدية في النظر إلى الدول بوصفهم لاعبين عقلانيين ولاعبين أساسين في الشؤون الدولية، فهي تصور النظام الدولي على أنه فوضوي في الأساس، لكن الفوضى هنا أقل تهديدا، ويمكن للدول أن تتعامل مع معظم التهديدات الخارجية من خلال تعديل ميزان القوى الدفاعية، وهي تفترض أن احتمال الحرب كان أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها ولكن كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن يكون أوفر[1] ، أي أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة وأن الأمن أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية والاعتراف بالآثار القليلة للبنية الداخلية على السلوك الخارجي.

أبرز روادها "**روبرت جيرفس، جورج كويستر، ستيفن وولت، ستيفن فإن افيرا ، وجاك سنايدر**".

[1] أنور محمد فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص. 385.

ثانيا الواقعية الهجومية:

ظهرت كرد فعل للواقعية الدفاعية حيث انتقدتها حول طرحها الأساسي وهو أن في إطار الفوضى الدولية فإن الدول تبحث فقط عن أمنها بينما ترى الواقعية الهجومية عكس ذلك أي أن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، ومن ثم استمرار حالة الفوضى المطلقة، غير أن ما يميز هذا الصراع عن واقعية **والتز** هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى كعامل واحد وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية ، وهو ما أكده "**فريد زكريا**" أن التركيز على السياسات الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات.

هذا الاتجاه الذي ظهر في إطار الواقعية الجديدة يتزعمه "**جون ميرشايمر**" و "**راندال شويلر**" ، وهو في مضمونه إحياء للواقعية الكلاسيكية في إطارها الجديد، حيث يعتقد **ميرشايمر** أن نهاية الحرب الباردة التي كانت تتسم بتوازن القوى ستخلق تنافساً أمنياً يكون فيه قيام الحرب أمرا اعتياديا وضروريا في نفس الوقت، وهو يعتقد أن النظام الدولي الحالي فوضوي يدفع الدول إلى انتهاج سياسات دافعها هو زيادة القوة النسبية.

هذا الخلاف بين الواقعيتين الدفاعية والهجومية يساعد على تفسير السبب الذي يجعل الواقعيين يختلفون حول مجموعة من القضايا مثل مستقبل أوربا، فالواقعيون الدفاعيون مثل **فان إيفيرا** يرون أن الحرب نادرا ما تكون ذات فائدة وهي في العادة نتاج النزعة العسكرية والقومية المفرطة، فضلاً عن عوامل أخرى فإن **إيفيرا** لا يعتقد بتوفير هذه العوامل في أوربا ما بعد الحرب الباردة، فإنه يخلص إلى أن المنطقة سيسودها السلام، لأنهم يرون أن توفر الأسلحة النووية والمخاطر الناجمة عنها قد حول الميزان بشكل واضح لمصلحة الدفاع[1].

[1] تيم دان وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.237

بينما نجد **ميرشايمر** وغيره من الواقعيين الهجوميين يعتقدون أن الفوضى تدفع القوى الكبرى إلى التنافس من منطلق أنه لكل قوة عظمى طاقة عسكرية عدوانية قادرة على إلحاق الأذى بغيرها، ولذلك أفضل طريقة للاستمرار هي أن تكون الدولة قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة لأنه كلما كانت أقوى كلما تضاءلت احتمالات تعرضها للهجوم.[1]

فالواقعية البنيوية و خصوصا واقعية **كينيث والتز** تنفي أي تأثير و أهمية للسياسة الداخلية في تفسير السلوكات الخارجية للفواعل ما دفع البعض لوصفها بـ"**النظرية النيواقعية النسقية الصرفة Purely systemic neorealist Theory** "، و ذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.
غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية وهي الاتجاه الثالث في النظرية الواقعية.

الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية أو التقليدية الجديدة)

ظهرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة للمرة الأولى في عام **1998**م في كتابات"**جدعون روز**" الصحفي الأمريكي المسماة "الواقعية ونظريات السياسة الخارجية الجديدة" والذي قدم مقاربة جديدة لشرح سلوك السياسة الخارجية، ويعد **فريد زكريا**، و**توماس كريستنس**" من رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تدمج النظام الدولي والبنية السياسية الداخلية لشرح سلوك السياسة الخارجية للدول.

وهي تهدف إلى تحديث النهج التقليدي والجديد من خلال دمج المستوى المحلي والفردي مع العوامل النظامية لتحليل السياسة الخارجية، ويرى الواقعيون النيوكلاسيكيون أن السياسات الخارجية للدول هي التي تحرك قدرات القوة النسبية في النظام الدولي، ومع ذلك فهي عملية غير مباشرة ومعقدة وكيفية ترجمتها إلى سياسات خارجية أو استراتيجيات الأمن قد تعتمد على

[1] المرجع نفسه، ص. 388

عوامل التدخل المختلفة داخل الدولة نفسها، لذلك صناع القرار الخارجي مقيدون من قبل الهيكل المؤسس المحلي، فضلا عن التهديدات والفرص الخارجية.

فالواقعية النيوكلاسيكية محاولة مهمة وجديدة في تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بعد النفي التام بينهما من قبل الواقعيين السابقين بنظرياتهم المختلفة، بحيث قدمت–الواقعية النيوكلاسيكية– مواقف وصفت بالمعتدلة لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية [1].

النظريات الراديكالية في العلاقات الدولية

إن كلمة **راديكالية** مشتقة من اللفظ اللاتيني "راديكس" والتي تعني الجذر.

وقد أشارت موسوعة "بريتانيكا" إلى أن أول استخدام سياسي لكلمة راديكالي كان من قبل البرلماني البريطاني " **تشارلز جيمس فورس**" وكان ذلك عام **1797** حيث اقترح ضرورة إحداث إصلاح راديكالي لحق التصويت للنظام الانتخابي باستخدام التصويت العام[2].

ومن الناحية الفلسفية يعود الفضل إلى العالم الفرنسي " **جون جاك روسو**"(1712– 1778) والذي يعتبر المنظر الرئيسي لتطبيق الراديكالية السياسية والفلسفة السياسية الجمهورية وهو ما تجسد فعلا خلال الثورة الفرنسية.

وعليه يمكن القول أن الراديكالية السياسية تعني مجموعة المبادئ الأساسية التي تركز على تغيير الواقع الإجتماعي والمنظومة القيمية تغييرا جذريا وبأساليب ثورية ، وقد قدمت المقاربات الراديكالية تفسيرا للصراع الدولي وأرجعته لانتشار الفكر الرأسمالي الذي يعتمد بالأساس على الربح المفرط.

[1] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق الذكر.

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة في الموقع

[2] **http:// ar.wikipedia.org/wiki/**

ومع بداية التسعينيات بدأت تظهر التيارات الأبستمولوجيا الحديثة كالنظرية النقدية الاجتماعية وما بعد الحداثة والنظرية النسوية والنظرية البنائية وإن كانت جذورها تعود إلى الماضي.

وتتفق كلها باعتبار الواقع ليس شيئا معطى مسبقا وإنما يبنى بالإرادة الإنسانية ليعرف ذلك التصور الجديد بالنظرية التكوينية والتي تتبنى عكس النظرية التفسيرية تفكيرا ما بعد وضعي ونزعة ما بعد تجريبية.

المنظور الماركسي في العلاقات الدولية:

ظروف نشأتها ومنطلقاتها الفكرية:

تشكل الماركسية نظاما فكريا ضخما ومتنوعا من الأبحاث الأكاديمية والنشاط السياسي فهي تستند وفي تحديدها للعلاقات الدولية إلى مرجعية فكرية مزجت بين التراث الفكري والفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي، وكذا الاشتراكية الفرنسية[1].

وتعرف بالماركسية نسبة إلى مؤسسها **كارل ماركس** بمساعدة **فريديريك إنجلز**، وقد اعتبر **ماركس** أن **الاشتراكية:** " تطور حتمي للبشرية وفقا للمنطق الجدلي وبأدوات ثورية بالاعتماد على الشروط الاقتصادية والاجتماعية للحرية والمقصود بها تخليص المجتمع من الاستغلال الطبقي.

وبالرغم من تأثر ماركس بالفلسفة الهيغيلية إلا أنه تأثر بالمادية العلمية في إطار تفسيره للمادية الجدلية،

وكتجسيد للفكر الماركسي يعتبر نجاح الثورة البلشفية سنة **1917** تعبير صارخ لذلك ، ثم الحرب العالمية الثانية ، وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة في العلاقات الدولية ونشر الإيديولوجية الاشتراكية من خلال ما عرف بتصدير الثورة لتزداد أهمية النظرية الماركسية على غرار النظرية الواقعية والليبيرالية.

[1] تيم دان، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص. 389.

المنطلقات النظرية للفكر الماركسي:

تعتبر الماركسية اتجاه فكري مركب تجتمع فيه مجموعة من التيارات، وأهم منطلقاتها نوردها كما يلي:

أولا: المادية الجدلية: والتي تنطلق من فكرة الجدل والتي تتضمن مجموعة من **القوانين:**

_ قانون وحدة الأضداد وصراعها: فكل ظاهرة تشتمل على طرفين متضادين ينشأ صراع بينهما ، هذا الصراع لا يقضي على وحدة الظاهرة إنما يؤدي إلى تغلب طرف على طرف آخر.

_ الانتقال من التغيير الكمي إلى التغيير الكيفي : أي أن كل تغيير في الكم يؤدي إلى تغيير في النوع.

_ قانون نفي النفي: وهي أحد أسس المنطق الجدلي، ومفاده أن التفاعل والصراع يؤدي إلى النفي فتخلق مادة جديدة أو مادتين جديدتين.

وحسب **كارل ماركس** فإن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة الطبقة الحاكمة ونقيضها أي الطبقة المعارضة، والفكرة المركبة وهي نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد[1].

ثانيا:__المادية التاريخية: تعتبر كتطبيق عملي للمادية الجدلية على الحياة الاجتماعية والسياسية وهذا ما أكده التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وكل مرحلة تاريخية شهدت صراعا طبقيا ناجم عن وجود طبقتين متفاوتتين في الغنى والفقر.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 171

فالرأسمالية كنظام سابق تحتوي في باطنها بذور فنائها حين تنمو طبقة البروليتاريا أي الطبقة العاملة والتي تثور ضد الطبقة البرجوازية لينشأ النظام الإشتراكي لتسيطر الحكومة على وسائل الانتاج والتوزيع إلى غاية زوال آخر معالم الرأسمالية، ليكون ذلك مقدمة لزوال الدولة عند تطور النظام إلى نظام شيوعي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا[1].

الإتجاة النيوماركسي " نظرية التبعية":

ويعتبر مفهوم التبعية أساس النظرية الماركسية الجديدة، وهو يبحث في تفسير أسباب تخلف دول العالم الثالث من خلا ل تتبع المسار التاريخي الذي جعلها تابعة لدول الشمال، وقد تم تطوير مفهوم التبعية في الستينيات والسبعينيات لتحديد عدم المساواة في الثروة والسلطة وهذه النظرية مبنية على عمل المدرسة البنيوية للاقتصاد السياسي الدولي التابعة لعالم الاقتصاد الأمريكي اللاتيني **راول** بريبيش الذي برز في الثلاثينيات.

ويقصد بالتبعية الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية في ما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، وبحسب **غندر فرانك** يؤدي الاستثمار الأجنبي نوع من الشفط الخارجي بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه المدن الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الضئيل فينتج عن ذلك تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة، لذلك فإن بلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي[2].

[1] المرجع نفسه، ص. 172

[2] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **مرجع سابق الذكر**، ص.117

ويمكن إدراج تيارات نظرية التبعية كما يلي:

نظرية تدهور معدل التبادل: للمفكر الأرجنتيني **راؤول بريبيش** والذي قسم النظام الاقتصادي العالمي إلى مركز يتضمن مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة والأطراف أو المحيط الذي تمثله الدول المتخلفة، هذه الأخيرة تتبع المركز وتستمد حركة تطورها تبعا لتطوره.

وقد تم ضم الدول المتخلفة إلى الاقتصاد العالمي لتوفرها على المواد الأولية اللازمة لنمو دول المركز، كما أنها تعتبر سوقا لتصدير المنتوجات المصنعة هذا ما جعل المركز يتميز بالبنية الاقتصادية القوية والتي تضمن له إمكانية النمو دون تأثر لأي اختلال في التجارة الخارجية بينما تملك الدول المتخلفة بنية اقتصادية أحادية التطور وذات طابع تقديري حساس يتأثر مباشرة بأي اختلال في التجارة الخارجية.

النظرية الاستعمارية: لـ **أندريه فرونك** والذي يدعو إلى دراسة أسباب التخلف من منطلق تاريخي، حيث يرجع تأخر الدول إلى الاستعمار مقدما بعض التفسيرات التي تعتبر أن التخلف مرتبط بتركيبة البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة وكذا في أنظمتها السياسية.

لذلك يرى أن تطور الدول المتخلفة لا ينبغي أن يقوم على الاعتماد على رؤوس أموال الدول المتقدمة لأن استثماراتها تقتصر على فروع التعمير والصناعات الاستخراجية للموارد الأولية الموجهة لتلبية حاجات صناعة الدول المتقدمة، بينما بقية الفروع الاقتصادية والتكنولوجية هي حكر على الدول المتقدمة.

نظرية سمير أمين: الذي توصل إلى هذا الطرح بعدما تجاوز نظرية التبعية التي نشأت في أمريكا اللاتينية، محاولا تفسير كيفية انتقال الدول الأوروبية رغم تخلفها الكبير مقارنة بدول العالم الإسلامي وذلك خلال القرون الوسطى.

ويقترح **سمير أمين** أن التأثير في أي نظام اقتصادي لا يتم من مركزه المتقدم بل من محيطه المتخلف.

أبرز الإنتقادات الموجهة لنظرية التبعية:

وقد انتقدها الماركسيون كونها تخلط بين نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط تبادل السوق، كما أنها أهملت الدور الذي لعبته النخب الاقتصادية المحلية في تخلف دول المحيط، بالإضافة إلى غياب الثقافة الاقتصادية والتجارية لهذه الدول.

كما أشار بعض العلماء إلى أنها خلطت بين التبعية والتخلف، فنجد كندا دولة تابعة لكنها ليست متخلفة.

النظرية النسوية في العلاقات الدولية:

تعتبر النظرية النسوية من النظريات التي أثارت جدلا واسعا في ميدان العلاقات الدولية كونها اتجاه فكري جديد من خلال تبنيها مجموعة من المنطلقات الفكرية المميزة كمفهوم "**الجندر**" أو النوع الاجتماعي، وقد استعملت كلمة النسوية لأول مرة من قبل رائد الاشتراكية الطوباوية **شارل فوريه** عام **1860** أما توظيفها إصطلاحا فقد كان في إنجلترا عام **1890** للإشارة إلى دعم مطالبة المرأة بحقوقها السياسية والقانونية مساواة مع الرجل[1].

وهي تلك النظرية التي نادت بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، أي إلغاء كل أشكال التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة.

الجذور التاريخية للنظرية النسوية:

دخلت النظرية النسوية إلى مجال العلاقات الدولية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته، إلا أنها كحركة إجتماعية فإن ظهورها يعود إلى نهاية القرن **19** في كل من فرنسا وبريطانيا وبالتحديد عام **1892** ، حين عقد أول مؤتمر عالمي للنساء في باريس للمطالبة بحق المرأة في التعليم وبعض الحقوق المدنية والسياسية كحق الانتخاب، لتتجاوز المطالب

[1] محمد الطاهر عديلة، " تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، في (**أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص، ص 322،323

فيما بعد لإبراز الجانب الإبداعي للمرأة وقدرتها على التجديد والابتكار مقارنة مع غيرها من الرجال.

إلا أن تلك الحركة النسوية توقفت بعد حصولها على حق الإنتخاب عام **1918** في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1920**، لتعود إلى الظهور مجددا خلال الستينيات تزامنا مع ما عرف بمرحلة ما بعد الحداثة.

لتدخل المقاربة النسوية حقل العلاقات الدولية خلال سنوات التسعينيات وبالتحديد عام **1996** حين نشرت المجلة البريطانية " **ميلينيوم**" عددا خاصا والموسوم ب "المرأة والعلاقات الدولية" من منطلق انتقاد النظريات التي سيطرت على تخصص العلاقات الدولية خاصة منها النظرية الواقعية الكلاسيكية.

وعليه يمكن القول أن النظرية النسوية تعني دراسة النساء والحركة النسوية ليس بوصفها موضوعا من مواضيع المعرفة لكن بوصفها كيانا قادرا على المعرفة[1].

المنطلقات الفكرية للنظرية النسوية:

لقد انتقد نِسويـُو تخصص العلاقات الدولية العديد من المفاهيم الأساسية في المجال وأعادو صياغتها خاصة مفهوم الدولة والسيادة والأمن.

إلا أن اهتمامهم الأكبر كان موجها إلى مفهوم "**الجندر**" حيث اعتمدته النظرية النسوية كمصطلح لغوي

مجرد ليتطور استخدامه ويصبح إيديولوجية ونظرية واتجاه جديد لدراسة المرأة من زاوية مغايرة للمصطلحات التي سادت لفترة على غرار النسوية أو الجنسية.

ويعرف النسويون الجندر بأنه مجموعة من الخصائص المبنية اجتماعيا والتي تصف ما ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا عليه.

[1] مارتن غريفثس، تيري أوكالاهان، **مرجع سابق الذكر**، ص.422

الاتجاهات الفكرية للنظرية النسوية:

يصنف البحث النسوي في تخصص العلاقات الدولية إلى جيلين متمايزين ومنفصلين لكن مكملين لبعضهما، وهما:

الجيل الأول: والذي انصب اهتمامه على صياغة النظرية من منطلق نقد ممارسات السياسة الدولية.

الجيل الثاني: والذي نظر إلى الظواهر الإمبريقية من خلال نظرة وزاوية جندرية.

وعليه يمكن تصنيف الاتجاهات الفكرية للنظرية النسوية إلى عدة اتجاهات على غرار الذي اقترحه كل من **ستيف سميث وباتريسيا أوينس** حيث عددا خمسة اتجاهات رئيسية وهي: النسوية الليبرالية، والنسوية الماركسية ووجهة النظر النسوية، والنسوية ما بعد الحداثية، والنسوية ما بعد الكولونيالية[1]، وسنفصل في ثلاثة اتجاهات تعتبر أساسية كما يلي:

أولا: النسوية الليبيرالية:

وتمثل أول الاسهامات في النظرية النسوية وتعرف كذلك بالنسوية التجريبية، وتركز على المكانة التبعية للمرأة في السياسة العالمية، من خلال قضايا اللجوء للمرأة وانعدام المساواة في الأجور بين النساء والرجال بالإضافة إلى انتهاكات حقوق المرأة وغيرها.

ويؤمن النسويون الليبراليون بأن مساواة المرأة لا تتحقق إلا من خلال إزالة العوائق القانونية، كما يستخدمون مفهوم الجندر كمتغير توضيحي في تحليل السياسات الخارجية اعتمادا على أساليب علمية اجتماعية ومقاييس إحصائية، وقد وصلوا إلى نتيجة مفادها أن حدة العنف الذي تستخدمه الدول في الأزمات الدولية تقل مع زيادة المساواة الجندرية داخليا.

[1] محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 338.

ثانيا: النسوية النقدية:

وروادها يذهبون إلى ما هو أبعد من استخدام النسوية الليبرالية للجندر كعامل متغير، بناء على أعمال الباحث في تخصص العلاقات الدولية **روبرت كوكس** فيما يتعلق البنى التاريخية للعالم والمتمثلة في الظروف المادية، والأفكار والمؤسسات.

ثالثا: البنائية النسوية:

وقد دعى البنائيون الاجتماعيون في تخصص العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في الزوايا التي ينظر من خلالها إلى السياسة الدولية بإضافة بعد اجتماعي للتحليل، مركزين على مستوى الأفكار بدل العناصر المادية للسياسة العالمية.

انتقادات المقاربة النسوية:

_ فيما يتعلق النسوية الليبيرالية فقد تم انتقادها في مسألة قياس اللامساواة الجندرية باستخدام مؤشرات إحصائية.

_ هنالك من لا يعتبرها نظرية بل مجرد اتجاه في العلاقات الدولية لأنها اقتصرت على انتقاد النظريات الرجالية المهيمنة على العلاقات الدولية.

_ كما أنها لا تفسر الواقع بل تنطلق من نظرة ثورية مطالبة بالحقوق الاجتماعية.

النظرية البنائية في العلاقات الدولية:

لقد هيمنت النظرية الواقعية البنيوية لفترة طويلة على عملية التنظير في تخصص العلاقات الدولية بعد صدور كتاب **كينيث والتز** والموسوم ب " **نظرية السياسة الدولية**" إلى غاية نهاية تسعينيات القرن الماضي وبالتحديد عام **1999** حين صدر كتاب **ألكسندر وندت** والمعنون ب "**النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**" والذي قدم فيه نسقا بنائيا جديدا أعطى أهمية أكبر

للبنية المعيارية وليس المادية التي كانت من أولويات الطروحات السابقة، وذلك بعد مقاله الصادر عام **1992** " الفوضى هي ما تصنعه الدول".

الافتراضات الرئيسية للنظرية البنائية:

_ استمدت البنائية منهجها من النظريات الاجتماعية لذلك ينصب تركيزها على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية وأظهروا أهمية المعايير والقواعد واللغة على هذا المستوى[1]، وكذا توظيف العمليات التاريخية لتفسير التفاعل بين الفاعل والبناء على خلاف المدخل المادي للنظام الدولي الذي تقوم عليه الواقعية البنيوية.

_ تركز البنائية على دور القيم والقواعد والثقافة والهوية وهذا ما يميزها عن النظريات التي تعتمد على المصلحة كأساس لتحليل العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة والنيوليبيرالية، هذه الأخيرة التي أضافت المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية، وتلك القيم والقواعد تؤدي دورا هاما في التفاعلات بين الوحدات كما تساعد على خلق البيئة المجتمعية التي يتعامل فيها الأفراد وتشعرهم بأنهم ينتمون إليها.

_ لا تشكل البنائية نظرية واحدة بالمعنى الوضعي بل هي نتاج مجموعة من المداخل التي تشترك في عدة نقاط مفادها أن العالم هو عملية أو مشروع مستمر في البناء من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.

وعليه فقد أكد البنائيون على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية، مع التأكيد على أهمية المعايير والقواعد واللغة على هذا المستوى.

لذلك نجدهم يشددون على عمليات التفاعل من منطلق الخيارات المتاحة لدى الجهات الفاعلة أثناء عملية تفاعلها مع الآخرين.

وبالتالي فإنها تجلب إلى الوجود وقائع متميزة تاريخيا وسياسي وثقافيا تجعل من العلاقات الدولية بناء اجتماعيا بدلا من وجودها مستقلة عن المعنى والسلوك البشري، ولا تقوم الدول

[1] تيم دان، وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.434

والجهات الفاعلة الأخرى بمجرد إعطاء ردة فعل كأفراد عقلانيين لكنها تتفاعل في عالم له معنى.

مثال توضيحي للنظرية البنائية:

يمكن الاستناد إلى النظرية البنائية لتحليل مسألة **الحرب على الإرهاب** والتي أدت مختلف تفاعلاتها إلى إنتاج واقع معين وهو واقع اجتماعي له أبعاد متعددة شكلتها ممارسات وسلوكات جميع الأطراف ولا يقتصر على افتراضات المقاربات الإبستمولوجية بأنه واقع موضوعي.[1]

مع الإشارة إلى أن التعبير عن المعنى الاجتماعي الذي يعطى للهوية أو التهديدات أو انتهاكات إنسانية من خلال لغة وتفسير الجهات والأطراف الفاعلة دوافع سلوكها.

وكخلاصة يمكن القول أن النظرية البنائية جاءت كرد على المتغيرات في عالم العلاقات الدولية، كما أنها تشكل الجسر الواصل بين التيارات الوضعية أو ما تعرف بالاتجاهات العقلانية وما بين التيارات ما بعد الوضعية أو التي تعرف بالاتجاهات النقدية.

[1] المرجع نفسه، ص. 463

المحور السادس

تأثير المتغيرات الدولية الراهنة على العلاقات الدولية

التهديدات اللاتماثلية

عرف العالم مع بداية التسعينيات حدثا استراتيجيا هاما تمثل في تفكك المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا ونهاية نظام الثنائية القطبية، وظهرت مفاهيم استراتيجية جديدة صاحبتها متغيرات دولية أبرزها ظاهرة العولمة سيتم التطرق إليها مع التركيز على تأثيرها على العلاقات الدولية.

مفهوم العولمة:

ليس هنالك إجماع على البداية الحقيقية لظاهرة العولمة فهنالك من يعتبرها ظاهرة جديدة وهنالك من يربطها بحركة رأس المال، بل وهنالك من يربطها بالديانات السماوية والداعية إلى تبني عقيدة واحدة.

ويعني مصطلح العولمة حسب ما ورد في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

"تسارع وتكثيف عمليات وآليات ونشاطات كما تعزز التبعية العالمية المتبادلة، لتحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي في النهاية"[1].

وقد كان للعولمة انعكاسات بارزة على واقع العلاقات الدولية وعلى بعض المفاهيم الاستراتيجية خاصة مصطلح الأمن.

انعكاسات العولمة على مفهوم الأمن:

ـ صورية الحدود: مع تطور تكنولوجيا المعلومات ما بين الدول والشعوب وبفضل تزايد الاعتماد المتبادل، وبعدما كانت الجغرافيا هي المحدد للسيادة والحرب، أصبحت الحدود قابلة للاختراق والتجاوز بسبب التدفقات الاقتصادية المصحوبة بحركية الأموال والأشخاص.

ـ تزايد النزاعات: لقد عززت العولمة الشعور والخشية من فقدان الهوية مما دفع بعض الجماعات إلى استخدام العنف في إطار النزاعات الإثنية(العرقية) التي تتجاوز انعكاساتها حدود الدول مع تزايد المطالب الانفصالية والاعتراف بالهوية.

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.316.

فالعولمة لا تساهم في تنقل الأشخاص والأموال وحسب بل وكذلك التكنولوجيا والأسلحة مما يجعل التهديد غير محدد مجالا، فتقف الدولة عاجزة عن ضمان الأمن والاستقرار الداخلي مما ينعكس سلبا على الأمن والسلم الدوليين، وهنا يمكن الإشارة إلى عولمة وأنسنة الأمن أي الأمن الانساني أو الأمن المركز على الفرد وجميع متطلباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل وحتى الثقافية والفكرية وبالتالي تفعيل حق التدخل الانساني أي التدخل باسم حماية حقوق الانسان.

وبالتالي يمكن القول بعالمية التهديدات مقابل الحلول الشاملة أي عالمية الحلول، فالمشاكل المعاصرة تتجاوز حلولها قدرة الدولة ولا يمكنها فعل ذلك منفردة.

التهديدات الأمنية الجديدة:

وقد شهد حقل الدراسات الأمنية تطورًا كبيرًا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، تجلَّى في صعود جيل جديد من الباحثين وظهور مدارس ومفاهيم أمنية جديدة، بل وتهديدات أمنية جديدة تتجاوز المسائل السيادية كالإرهاب الدولي، انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية، تفشي الفقر، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مشكلة المياه، مشكلة الطاقة،،، وغيرها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التحكم فيها.

وقد نتجت الجهود الرامية لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن من المنظور الواقعي ذاته كمحاولة من بعض المنظرين خاصة منهم الجدد لتدارك النقد الذي وجه للواقعية بعدم احتوائها للتهديدات الجديدة، وعدم حصرها في الإطار العسكري بل توسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة أي تهديدات ذات طابع غير مادي أو غير صلبة أي هوياتية المحتوى بمعنى أن منطلقها الأساسي ثقافي عرقي.

وعليه نلمس تحول في طبيعة المخاطر التي تهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل مهدد وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد، إلى أنماط جديدة متعددة من بينها التهديدات اللاتماثلية.

وتصنف التهديدات الأمنية وفق العديد من المعايير أهمها:

أولا: معيار المجال:

التهديدات السياسية: نظام سياسي لا يحظى بالقبول العام، انعدام الديمقراطية، وكذا الحكم الراشد.

التهديدات الاقتصادية: الأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية،

التهديدات الاجتماعية والثقافية: كالنمو السكاني وعدم مواءمته مع نسبة النمو الاقتصادي، البطالة، الأمية، الأوبئة، الهجرة، الغزو والاختراق الثقافي للهوية.

التهديدات البيئية: الاحتباس الحراري، التلوث، ظاهرة الانقراض سواء النباتي أو الحيواني[1].

ثانيا: معيار تشابه الفواعل (التماثل)

وتتضمن التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

التهديدات التماثلية: وتمثل الشكل التقليدي للتهديدات، طابعها بيني أي بين فواعل متشابهة أو بتعبير أدق بين دولة ودولة.

التهديدات اللاتماثلية: وتكون بين أطراف غير متكافئة وغير متماثلة وغير متوازنة من حيث القوة، تتميز بالغموض وصعوبة تحديد هوية العدو

وتندرج ضمنها النزاعات الداخلية، الجريمة المنظمة، الجريمة الاقتصادية وتجارة الأسلحة، المشاكل البيئية، الهجرة غير الشرعية، الارهاب الدولي، الابادة الجماعية وما يصاحبها من انتهاكات حقوق الانسان[2].

وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز تلك التهديدات اللاتماثلية

جارش عادل، " مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة "، في مجلة **العلوم السياسية والقانون، الجزائر**: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، فيفري 2017، في الموقع

[1] **http:// democraticac. de / ?p= 43831**

[2] المكان نفسه.

الحروب والنزاعات الداخلية:

وهي تلك التي تصنف على أنها نزاعات مسلحة غير دولية، تنشب بين مجموعات مختلفة سواء سياسية أو عرقية أو دينية وغيرها، إلا أن تلك الجماعات تكون داخل حدود الدولة نفسها لكنها وجدت مصالحها وأهدافها أصبحت متناقضة وبالتالي اتخذت من الوسائل العدائية أداة للتعبير عن مواقفها مما قد يلحق الضرر بالمجموعات الأخرى.

وقد أدت النزاعات الداخلية إلى أزمات إنسانية حادة أبرزها الأزمة الغذائية (اليمن) وهو ما أشارت إليه تقارير منظمة الأمم المتحدة والتي قدرت ما نسبته بل ويفوق 10 بالمائة من إجمالي سكان العالم، بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين ليتجاوز عددهم 60 مليون لاجئ (سوريا، أفغانستان، جنوب السودان، ميانمار، الصومال) .

وتجدر الإشارة إلى وجود تمايز بين بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم العرقية على غرار الإثنية والقبيلة.

_ البيئة والكوارث الطبيعية:

لقد أضفى الأمن البيئي بعدا جديدا وهاما في العلاقات الدولية نظرا لتأثيره في علاقات التعاون والصراع بين الدول، لتعرف دراسات الأمن البيئي والأبحاث التي تهتم بالعلاقة بين العوامل البيئية والأمن نموا متزايدا خاصة بعد التحول الاستراتيجي في السياسة الدولية بعد تفكك المنظومة الاشتراكية.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التغيرات المناخية من شأنها خلق عدد كبير من اللاجئين أو ما اصطلح على تسميته "باللجوء المناخي" أو "الهجرة المناخية" وهذا بدوره قد يؤدي إلى نشوب صراعات الهوية بين الجماعات.

وعليه فرضت المشاكل البيئية العابرة للحدود تحديات جديدة تمس سيادة الدول التي تقف عاجزة لمواجهتها بمفردها، مما زاد الاهتمام بنظريات التنمية المستدامة.

_ حقوق الانسان وانتهاكاتها:

وفق المادة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان فإن المقصود بحقوق الانسان " مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الانسان بوصفه إنسانا، وتتسم تلك الحقوق بالطابع الانساني الشامل والأخلاقي وحقوقا غير قابلة للتنازل وغير مشروع انتهاكها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تصنيف حقوق الانسان إلى ثلاثة أجيال، وكان أول من اقترح هذا التقسيم هو رجل القانون التشيكي **كاريل فاساك**، وهي:

الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية:

وتشمل الحق في الحياة والحرية والأمن، وعدم التعرض للتعذيب والمشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير والتفكير والمعتقد، وحق اللجوء.

ويعتبر الجيل الأول هو جيل الفرد والمواطن.

الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وتتضمن الحق في المأوى والتعليم والعمل والرعاية الصحية، ويعرف بجيل حقوق الانسان الجماعية.

الجيل الثالث: الحقوق البيئية والتنموية:

كما تعرف بحقوق التضامن وقد فرضتها طبيعة الحياة المعاصرة كحق الشعوب في السلم الحق في التنمية الحق في بيئة نظيفة، وكذا الحق في الإغاثة في حالة الكوارث الكبرى.

الخاتمة

بالرغم من أن العلاقات الدولية قائمة منذ القديم حين عرف الإنسان أشكالا مختلفة من العلاقات والتي كانت تنشأ بين الكتل والتجمعات البشرية في إطار روابط الجوار اضطرارها حفاظا على بقائها وتأمين احتياجاتها، لكن تلك العلاقات وتلك الروابط لم تقوى إلا بعد قيام الدولة الحديثة بعد التطورات التاريخية التي عرفها المجتمع الإنساني، الذي تحول فيما بعد إلى مجتمعات سياسية تحولت بدورها إلى وحدات شكلت نواة الدولة على غرار دويلات المدينة مثل المدن المصرية واليونانية والفينيقية وغيرها، والتي كانت تتميز فيما بينها بعلاقات قائمة على القوة والحروب كوسيلة لفرض سيطرة الأطراف القوية على الأطراف الضعيفة، ومع مجيئ الإسلام وضعت قواعد جديدة للتعامل بين الوحدات السياسية لازالت قائمة إلى الآن.

وبعد التطور التكنولوجي في جميع النواحي بما فيها المجال العسكري وما نجم عنه من أسلحة فتاكة قادرة على إفناء الجنس البشري، احتلت دراسة العلاقات الدولية موقعا هاما واكتسبت أهمية مردها عدة اعتبارات.

وبعدما كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول معرفية أخرى كالتاريخ الدبلوماسي ثم القانون الدولي والمنظمات الدولية أصبحت علما أكاديميا بعد الحرب العالمية الأولى له مواضيعه ومناهجه المستقلة.

وقد عرف النظام الدولي تطورا على مستوى الفاعلين أو اللاعبين الدوليين فبعدما كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد ظهرت فواعل جديدة على غرار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر، ودولة الفاتيكان، وكذا الأفراد بحد ذاتهم.

مع تأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة، وبينما في الماضي كان للعوامل التقليدية مثل العامل الجغرافي والديمغرافي دورا أكبر في التأثير في العلاقات الدولية ومع التطور العلمي تراجع تأثيرها أمام بروز عوامل جديدة مؤثرة أهمها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار، مع بقاء تأثير الموارد الأولية مهما حاليا مع تطور استخداماتها.

ليشهد حقل الدراسات الأمنية تطورًا كبيرًا منذ بداية التسعينيات مع ظهور مدارس ومفاهيم أمنية جديدة، بل وتهديدات أمنية جديدة تجاوزت المسائل السيادية كالإرهاب الدولي، انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية، تفشي الفقر، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مشكلة المياه، مشكلة الطاقة وغيرها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2002.

اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: كتب عربية، 2006.

جلال يحي، **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة**، الإسكندرية: دار المعارف،1982.

سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر،2006.

سعيد عبد الفتاح عاشور، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، بيروت: دار النهضة العربية، 1976.

هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية العربية**، ، الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية**،1971.

ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985

علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد: دد.ن، 2010.

صلاح أحمد هريدي،.أحمد هريدي علي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا صلاح الطباعة والنشر، 2003.

صلاح أحمد هريدي، **العلاقات الدولية**، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2009.

تارا طه عثمان، **النظرية الليبيرالية والعلاقات الدولية**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

ثانيا: الكتب المترجمة

بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، (ترجمة فايز كم نقش)، ط3، بيروت: منشورات عويدات،1989.

جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، (ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي)، ط2، جدة: مطبوعات تهامة، 1984.

دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثوسيديدس إلى وقتنا الحاضر**، (ترجمة رائد القاقون)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 1998

مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986

مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، (ترجمة ديما الخضرا)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

Les Ouvrages :

Pierre Renouvin , Jean-Baptiste Duroselle, **introduction à l'histoire des relations internationales**, Paris : Librairie Armand colin, 1964.

الدراسات غير المنشورة:

محمد الطاهر عديلة، " تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، في (**أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2015.

المواقع الإلكترونية:

أكرم حسام، " مردوخ نموذجا: "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية "، في **عدن الغد**، في الموقع

[1] **http:// adengad . net / posts/ 6017**, 21/ 12 / 2011

جارش عادل، " مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة "، في مجلة **العلوم السياسية والقانون، الجزائر**: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، فيفري 2017، في الموقع

http:// democraticac. de / ?p= 43831

جهاد عودة، شرح "نموذج الاعتماد المتبادل المعقد" ، في **صدى البلد**، في الموقع الإلكتروني

http :// www . elbalad.news/ 3928204

ميثاق مناحي دشر، " النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، في **مجلة أهل البيت**، العدد 20، ديسمبر 2016، في الموقع:

http:// abu . edu. lq/ research/ articles/ 13792